

تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية التخطيط التربوي

إعداد

د. السيد علي السيد جمعة

مدرس بكلية التربية – جامعة السويس

الملخص :

هدف البحث إلى دراسة تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية التخطيط التربوي من خلال: إلقاء الضوء على واقع هذه الأوضاع، واستنتاج تأثيرها على عملية التخطيط التربوي مع التطبيق على عملية تخطيط التعليم ما قبل الجامعي. واستخدم المنهج الوصفي. وتوصل إلى عدة نتائج منها: أن عملية التخطيط التربوي تتأثر بالسياق المجتمعي الذي تعمل فيه، والذي يحدد في الأساس طبيعة النظام التعليمي ودوره في تحقيق التنمية المجتمعية. بالإضافة إلى أن عملية تخطيط التعليم قبل الجامعي جاءت منفصلة عن الواقع، واستجابة لضغوط خارجية لا تتناسب مع الاحتياجات المجتمعية، كما اتصفت بأنها غير شاملة، مع وجود فارق كبير من حيث الأهداف المراد تحقيقها والإمكانات البشرية والمادية والمالية المتاحة.

الكلمات المفتاحية : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية – عملية التخطيط التربوي

Abstract

This Study aimed at illustrating the Influence of the social and economical Situations on the educational planning process through shedding light on the social and economical reality and deducing its effect on the social and economical Situations on the educational planning process and applying on pre-university education planning process. The study used the descriptive method. The study came into some results as: the educational planning process is influenced by the social context which is based on the nature of the educational system and its role in achieving the social development. The pre-university education planning process also is separated from reality. It came according to some external pressures that don't cope with societal needs. Moreover, it isn't

comprehensive and incoherent although there is a big difference in terms of the achieving objectives & available humane, material and financial possibilities.

Key Words: Social and Economical Situations -The Educational Planning Process.

مقدمة :

إن النظام التعليمي هو أكثر الأنظمة تأثراً بالتغيرات والتطورات الحادثة في المجتمع؛ فالعلاقة بين النظام التعليمي وقطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية علاقة وثيقة وعضوية يصعب فصلها دون أن تتأثر الأطراف الثلاثة؛ لذا تهتم المجتمعات بالتعليم وتهيئ له الظروف والأوضاع اللازمة لكي يقوم بدوره في تحقيق الأهداف القومية للمجتمع. وبالتالي، من الضروري الاهتمام بمحيط النظام التعليمي وبيئته، ويتمثل ذلك المحيط في تلك المتغيرات التي تنشأ وتتغير خارج النظام، والتي تؤدي إلى تغير حتمي في مساره وهي مجموعة القوى والمتغيرات التي تحيط بمجال أعماله وأنشطته، ولا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها، ويشتمل على كافة الاتجاهات والأحداث والقوى التي تقع خارج حدود النظام، وتؤثر بطرق مختلفة على قدرته في أداء مهامه وتحقيق أهدافه. ويتكون ذلك المحيط من: الأوضاع السياسية والقانونية: وهي مجموعة العوامل والتشريعات التي تعبر في مجملها عن ملامح الوضع السياسي. والأوضاع الاقتصادية: وتتمثل في مجموعة العوامل التي تعبر عن ملامح وتوجهات الوضع الاقتصادي، ومن أمثلتها: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل الاستثمار، ومعدلات الإنتاج وغيرها. والأوضاع الاجتماعية: وتتلور في مجموعة العوامل التي تميز نمط الحياة الاجتماعية، ومن أمثلتها: الوضع السكاني، ومستوى معيشة الأفراد، ومعدلات الفقر والبطالة وغيرها. وتكون تداعيات تلك المتغيرات كافة على أحد شكلين: إيجابية أو سلبية، فهي إما دوافع خارجية محتملة تساعد

على إحداث تطوير للنظام التعليمي، أو معوقات خارجية محتملة تحد من إمكانية تطويره. ويعد التخطيط ضرورة إنسانية حتمية؛ لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية في أي مجتمع عن طريق تبني إجراءات محددة للتفاعل مع الأحداث المجتمعية وتحقيق المرونة في التعامل مع المتغيرات المتسارعة في مجالات الحياة المختلفة، فهو أهم عناصر المنظومة التعليمية؛ إذ لا يُمكن تحقيق الأهداف المتواخاة في نظام تعليم بدون التخطيط له. إن التخطيط التربوي هو ذلك التخطيط الذي يضع في اعتباره أن التعليم جزء لا يتجزأ من المجتمع الذي يوجد فيه؛ ومن ثم، فإن عملية تخطيط نظام التعليم تتم في ضوء البيئة المحيطة به، وعليه فهي تتأثر بالتغيرات في تلك البيئة سواء كانت التغيرات لها مقدمات يتبعها نتائج يمكن توقعها والاستعداد لها، أم كانت تغيرات مفاجئة لا يُمكن توقعها والتنبؤ بها؛ فيقدر تعدد العوامل البيئية المحيطة بالنظام التعليمي وتباينها، واعتماد كل منها على الأخر تكون الصعوبة والديناميكية التي تجعل بيئة هذا النظام بيئة مُتقلبة.

مشكلة البحث وأسئلته :

إن المجتمع عبارة عن كيان عضوي تتبادل أنظمتها المختلفة التأثير، فهو نظاماً ديناميكياً، بمعنى أنه مُكون من مجموعة من الأنظمة – السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها – المتشابكة والمتفاعلة مع بعضها البعض؛ حيث إن أي تغير في أحد الأنظمة يؤثر في نظامٍ آخر، وربما في المجتمع ككل. والنظام التعليمي نظامٌ معقدٌ ومفتوحٌ يتكون من مجموعة من المدخلات التي تتفاعل مع بعضها البعض، وتنتج مجموعة من المخرجات لا يُمكن إرجاعها بالكامل إلى مجموعة المدخلات المعلومة؛ لأن مدخلات النظام تتحدد في ضوء أهداف المجتمع وواقعه، بالإضافة إلى أنه أثناء مرحلة العمليات أو التفاعل يتعرض لعدد كبير من المدخلات غير المعلومة التي تأتي من البيئة الخارجية المحيطة. كما أن البيئة المحيطة بالتعليم هي نفسها في حالة تغير وتحول مستمر، وعلى ذلك يكون من الضروري

إدراك وتقدير وفهم المجال الكلي للعلاقات التي تربط التعليم بسياقه الحاضر له. ومن ثمّ تفرض طبيعة النظام التعليمي وصلته بأنظمة المجتمع المختلفة تحليل ومراجعة السياق المجتمعي الذي يعمل فيه - أي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية - ومعرفة الأسباب والعوامل المُشكلة للواقع، التي من شأنها تحديد واقع النظام التعليمي، والذي بدوره يُحدد واقع عملية التخطيط التربوي، وعليه تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ١ - ما واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؟
- ٢ - ما تأثير هذه الأوضاع على عملية التخطيط التربوي؟
- ٣ - ما تأثير تلك الأوضاع على عملية تخطيط التعليم ما قبل الجامعي؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي دراسة تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية التخطيط التربوي؛ لذا، فهو يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١ - تحليل واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢ - بيان تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية التخطيط التربوي.
- ٣ - استنتاج تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية تخطيط التعليم ما قبل الجامعي.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث الحالي من الحاجة الملحة للنهوض بعملية التخطيط التربوي، والتي هي ليست بمعزل عما يدور في المجتمع الحاضر لها من تغيرات وتقلبات إيجابية كانت أو سلبية، وعليه تتحدد أهمية ما يتم تناوله في طيات هذا البحث في: -تبدو أهمية البحث من خلال القيمة النظرية في: أن التخطيط وسيلة علمية وعملية مهمة، تهدف إلى تنظيم الموارد والامكانيات المادية والبشرية المتاحة

لتحقيق الغايات التي تترجمها الأهداف باستقلال يحقق أعلى مستوى من الجودة وباستخدام أمثل للكلفة والوقت وينطلق من استقرار الحاضر واستشراف المستقبل لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، من ثم فإن السعي لفهم القوى الموجودة في البيئة التي تترك أثراً واضحاً على النظام التعليمي يعد جانباً هاماً يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند التخطيط لهذه النظم؛ حيث إن التشخيص لواقع النظام وحده لا يعد كافياً - على الرغم من أهميته فهو بمثابة نقطة الانطلاق نحو التغيير والإصلاح - بدرجة تسمح لتحقيق الأهداف المرغوبة؛ فالنظام التعليمي مرتبط ببيئته بشكل معقد؛ وهذا نظراً لما تمثله من منطلقات متحركة في تنفيذ الخطة بكل محتوياتها، وأي تعارض بين الخطة التربوية وواقع الأوضاع المجتمعية المحددة لها يعني الفشل المتوقع وإهدار الجهد والوقت والمال.

• كما تتحدد القيمة التطبيقية للبحث في:

- استفادة دارسي التخطيط التربوي من العرض المنهجي للبحث المتمثل في دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تفرض على النظام التعليمي أن يكيف نفسه ويصوغ أهدافه ويخطط عملياته وفقاً لها.
- ما سوف يسفر عنه من نتائج يُمكن أن تفيد مخططين وصانعي القرار التعليمي والباحثين بكليات التربية ومراكز البحوث التربوية؛ حيث إنها تهدف إلى تبصير المخططين التربويين بأهم التأثيرات التي يفرضها السياق الحاضن للنظام التعليمي على عملية التخطيط، وبالتالي يتم مراعاة ذلك عند تنفيذ العملية التخطيطية؛ مما يؤدي إلى أن يسير النظام التعليمي على بصيرة نحو تحقيق أهدافه المنشودة وإنجاز أدواره المتوقعة.

منهجية البحث :

تقتضي طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على تحليل واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبيان تأثير هذه الأوضاع على عملية التخطيط التربوي،

واستنتاج تأثيرها في عملية تخطيط التعليم ما قبل الجامعي الذي سيتم الاقتصار عليه خلال التناول.

إجراءات البحث

يسير البحث الحالي وفقاً للخطوات الآتية:

- **الخطوة الأولى:** الإطار العام للبحث، ويشمل مقدمة البحث ومشكلته وأسئلته، وأهدافه، وأهميته.
- **الخطوة الثانية:** الرجوع إلى الأدبيات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ لتحليل واقع هذه الأوضاع التي تمثل المحددات التي ينطلق منها المخطط حتى يكون تخطيطه مستجيباً لمختلف اتجاهات ومطالب وتطلعات المجتمع، من أجل الوصول إلى أحسن مستوى ممكن من النمو، في إطار الجمع بين متطلبات التنمية والخصائص الحضارية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. وتتحد تلك الأوضاع في الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية.
- **الخطوة الثالثة:** بيان تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية التخطيط التربوي من خلال تحليل الأدبيات المتعلقة بتخطيط النظم التعليمية؛ من أجل وضع إطاراً نظرياً لجوانب تأثير تلك الأوضاع على عملية التخطيط بشكل عام.
- **الخطوة الثالثة:** تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية تخطيط التعليم ما قبل الجامعي؛ من حيث تحديد أهداف النظام التعليمي وأهداف الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي، وبنية الخطة، ومداخل التخطيط التربوي، وتنفيذ الخطة.
- **الخطوة الرابعة:** نتائج البحث وتوصياته.

المحور الأول: واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

لا يعمل النظام التعليمي بشكل مستقل، فهو ليس "منفرد التنظيم" أو "موجهًا ذاتيًا"؛ لذا تتكامل أنظمة الدولة المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسكانية مع بعضها البعض، لتكون هيكلًا عامًا للمجتمع، يتأثر كل منهما بالأخر، هذا التأثير والتأثير المتبادل دليل على تلاحم هذا الهيكل وترابطه، فيتأثر النظام التعليمي - وبالتالي عملية التخطيط التربوي - بما يحدث في النظم المجتمعية الأخرى من تغيرات وتحولات ويؤثر فيها. وإذا كان النظام التعليمي نظامًا متعدد المراحل والمؤسسات؛ فإن ما يحدث في المجتمع الخارجي - السياق الذي يعمل فيه النظام التعليمي - من تغيرات يكون لها كبير الأثر على هذه المراحل التعليمية ومؤسساتها.

ويقاس مدى تكيف النظام التعليمي مع المجتمع بقدرته على تحقيق أهدافه وترجمتها إلى واقع عملي ملموس، لذا يتفاعل ذلك النظام مع البيئة المحيطة إيجابًا وسلبًا، ويعبر عنها، ويسعى لإحداث تحولات نوعية فيها، وكثيراً ما تتعطل أدواره بفعل المحيط السياسي والاقتصادي وطبيعة الإدارة العليا والأفق الذي تعمل في إطاره، ولذلك فعملية التخطيط التربوي محكومة بالمسارات السياسية والاقتصادية والرؤية الفلسفية للنظام العام وانعكاساته على النظام التعليمي. وتفرض الحتمية المنهجية تحليل النظام السياسي؛ حيث يُمثل في المجتمعات النامية رأس المجتمعات؛ فهو الموجه الرئيس والمتحكم الفعلي في كافة الأنظمة الأخرى، والعقل المدبر والمُشرع والمقرر والممول والمراقب والمطور والمقوم لكافة الأنشطة والبرامج والمشروعات الخاصة بتلك الأنظمة والقطاعات.

ويعتبر النظام التربوي أحد أهم مكونات السياسة التنموية العامة التي تتبناها السلطة السياسية، وبناءً على ذلك فإنه ينبغي على واضعي الخطط الإصلاحية أن يكونوا على اطلاع تام بالمكانة التي يحتلها هذا النظام في إطار الخطة التنموية

العامّة، وعلى مختلف التصورات التي تتبناها السلطة للعملية الإصلاحية. وهذا راجع لكون السلطة هي المسؤول الأول عن توفير كل الوسائل التي تتطلبها عملية تنفيذ الخطة التربوية. وإذا ما تم التطابق التام بين المعايير التاريخية والحضارية والاجتماعية والسياسية، فإننا نتوقع أن تسير الخطة التربوية نحو تحقيق أكبر قدر من الأهداف التي سطرته، وهنا يتحقق السير الإيجابي لتنفيذ محتوياتها، من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل. ويتبلور شرط وجود النظام التعليمي ومكوناته ومضامينه واحتفاظه ببنية ومسيرة مستقرة، في قدرته على تحقيق تطلعات وتوجهات النظام السياسي والقوي المرتبطة به، وإقرارها بفاعلية ذلك النظام التعليمي في التأكيد وضمان الأمن القومي لاستمرار ذلك النظام، وإمكانية إعادة إنتاجه خلال مسيرته المتصلة؛ مما يوضح تأثيره النظام السياسي على بنية التعليم وسيطرته في تحديد العلاقات بين مكوناته المختلفة. من هنا جاءت أهمية دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوقوف على واقعها، ومن ثمّ بيان أثرها على عملية التخطيط التربوي.

أولاً - الأوضاع السياسية

تشكل العوامل السياسية الأيديولوجية والإطار الفكري الذي يضع الأساس لنظام اقتصادي واجتماعي معين، ويصعب فصل النظرية السياسية عن النظرية الاقتصادية والاجتماعية السائد في أي مجتمع. ويؤثر الفكر السياسي القائم والذي يعبر عن الأغراض السياسية التي يؤكد عليها النظام السياسي القائم في بنية السياسة التعليمية لأي نظام تعليمي. فالنظام التعليمي هو أحد أدلة التنمية السياسية وأحد الأدوات التي يعتمد عليها النظام السياسي لاكتساب شعبيته وشرعيته. ومن ثمّ يؤثر النظام السياسي تأثيراً قوياً على ما عداه من أنظمة المجتمع من حيث تحديد أهدافها وسياساتها وإجراءاتها، خاصة في دول العالم الثالث حيث تكون علاقته بأنظمة المجتمع الأخرى في اتجاه واحد، أي علاقة تأثير فقط بدرجة

كبيرة، وبالتالي فإن إصلاح النظام السياسي هو شرط سابق ولازم لإحداث أي إصلاح بنظم المجتمع الأخرى. وقد شهد المجتمع المصري خلال السنوات الماضية منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ العديد من التحولات السياسية التي أدت إلى تغيير كبير في ملامح المجتمع، ويمكن بيانها على النحو التالي:

١ - عدم الاستقرار السياسي المستمر

شهدت مصر فترة من الاضطرابات السياسية الهائلة على مدى السنوات الماضية منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير؛ حيث انضم المصريون إلى موجة ما تُسمى بانتفاضات الربيع العربي رافضين الأنظمة الاستبدادية، ومطالبين بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية. فقد خرج الملايين من المتظاهرين في جميع أنحاء مصر للمطالبة بالحريات السياسية والمدنية، وكذلك بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن شعار الثورة المصرية هو "عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، فقد فشلت الحكومات الانتقالية المتعاقبة في تحقيق أيّ تحسن ملحوظ في مستوى معيشة المواطنين، ولذلك فمازالت دورة الاحتجاجات والتظاهرات مستمرة معبرة عن إحباط المواطنين من عدم تحقيق مطالب الثورة.

وتُعدُّ حالة عدم الاستقرار السياسي من أحد التحديات الرئيسية التي تواجه مصر في تحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية للشعب المصري. فقد تنقلت السلطة التشريعية مثلاً سبع مرات منذ يناير ٢٠١١. فمع سقوط الرئيس السابق حسني مبارك، تم حل البرلمان ونقل السلطة التشريعية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي قام بإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية الأولى. وقد تم إجراء الانتخابات البرلمانية، فانقلت السلطة التشريعية من المجلس العسكري إلى مجلس النواب في البرلمان. على الرغم من ذلك، أعلنت المحكمة الدستورية العليا في يونيو ٢٠١٢ بطلان قانون الانتخابات الذي جرت في ظلّه الانتخابات البرلمانية. وهكذا، تمّ حلُّ البرلمان وعادت السلطة التشريعية إلى المجلس العسكري. وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٢، أصبح محمد

مرسي أول رئيس منتخب ديمقراطياً في مصر. فقد تبوأ السلطة التشريعية في يوليو ٢٠١٢ حتى ديسمبر ٢٠١٢، عندما انتقلت هذه السلطة إلى مجلس الشورى، الغرفة العليا للبرلمان، وبعد أن تمَّ حلُّ مجلس الشورى بعد عزل الرئيس محمد مرسي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، انتقلت السلطة التشريعية للرئيس المؤقت عدلي منصور . وفي ٨ يونيو ٢٠١٤ أدى الرئيس "عبد الفتاح السيسي" اليمين الدستورية بمقر المحكمة الدستورية، وفي تقليد جديد يعقد للمرة الأولى في تاريخ مصر، يوقع الرئيس المنتهية ولايته "عدلي منصور" والمنتخب "عبد الفتاح السيسي" على وثيقة سميت بـ"وثيقة تسليم السلطة". ويجب الإقرار بأن غياب الاستقرار السياسي يشكل تحدياً كبيراً لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد، إلا أن الدولة تظل تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

٢- الأزمة البنائية في النظام السياسي

تتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية في النظام السياسي في "شخصانية السلطة أو شخصنة الدولة"، فهذه المشكلة التي عانت منها الدولة والنظام السياسي؛ مما أثر على أدائه في حد ذاته وفعاليتها كون هذه المشكلة تعد المهدد الأساسي لاستمرار كفاءة واستقرار الدولة، وكذلك المسبب الأساسي لانهايار أسسها وقوامها التي تقوم عليه؛ حيث يتمتع الرئيس بدور مركزي ومحوري في النظام السياسي، بما يمكن معه القول بأن جميع السلطات تنبع منه وتدور معه وتنتهي عنده، وتنعقد ناصية السلطات في الدستور لرئيس الجمهورية بالذات؛ بحيث يقضي بتجميع كافة السلطات والصلاحيات على مستوى الدولة بين يدي رئيس الجمهورية؛ مما أدى إلى اتصاف السياسات في كافة المجالات القائمة بالشخصنة؛ أي ارتباط السياسة العامة الموجهة لحركة المجتمع بشخصية صاحب السلطة . فمفهوم الدولة إلى حد الساعة كمفهوم لم يضبط ولم يستقر بعد، في الوعي المجتمعي ولقطاعات كثيرة من المجتمع، خاصة في ظل ضعف استقلاليتها عن صاحب السلطة أو الشخص الحاكم،

أي أنها مازالت في حالة تبعية للشخص الحاكم، الذي يعتبر بدوره مجسداً لفكرة الدولة، هذا الوضع كون نوعاً من الفجوة ما بين الشخص الحاكم والدولة ككيان سياسي، إذ تحولت هذه الأخيرة بمثابة الأداة في يد الأول، أي تكون السلطة مجسدة في شخص القائد.

٣ - وهن الدولة

كان ذلك الوهن نتيجة حتمية للطريقة الخاطئة التي كانت تدار بها مؤسسات الدولة. وقد تمثل ذلك الضعف والوهن في هدر فرص الاستثمار الحقيقي في الجانب البشري؛ مما ترتب عليه تدهور هائل في التعليم والصحة والبحث العلمي. والميل إلى تضخيم الإنجازات والطموحات وإرساء شرعية لنمط الأداء القائم وللقرارات التي تتخذ، وهي الأمور التي تنكشف حقيقتها عند مقارنتها مع الواقع الفعلي. ومن الأمور اللافتة للنظر في تفاعلات الإدارة الواهنة وممارساتها ميلها إلى النخبوية والأوليغاركية - تعبير يشير لوجود عدد قليل من الأفراد يشكل قلة طامعة في السلطة ومحافظة عليها بشتى الطرق - ولا تفسح المجال لديمقراطية الحوار وحراك الأفكار والأفراد.

إن النظام السياسي الذي رسم خطوطه العريضة في الفترة السابقة والذي أوجد واقعاً جديداً لم يعد من الممكن لأي نظام أن يتجاهله ومن أهم ملامحه: الانفتاح نحو الغرب، والانتقال إلى ضبط نمو القطاع العام، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وانسحاب الدولة بشكل تدريجي من تقديم الدعم إلى السلع الغذائية والاستهلاكية، ومن تقديم طائفة كبرى من الخدمات كالتعليم والصحة، أو تقديم بعضها بأسعار متزايدة أو بأسعار التكلفة، ومن ثم بدأ ظهور افتقاد الإطار العام الذي يمكن أن يحدد الفلسفة العامة للدولة، وبدأت القوانين، والقرارات تتوالى، وكلها تقف في فلسفة تخفيف سيطرة الدولة، لتترك الأمر في كثير من الأحيان لقوى السوق،

ومثل هذه التغييرات وما يماثلها، إنما تُعبر عن فلسفة الرأسمالية، والتي تعبر عن وهن سيطرة الدولة على قطاعات المجتمع، وضعف استثمارها فيها.

٤ - التبعية

إن التبعية قرين لعدم الاستقرار السياسي، فما من مجتمع تابع لغيره إلا ويتأثر بطبيعة الحال بما يحدث في هذا الأخير من تقلبات وأزمات، وإن لا تمسه بالدرجة الأولى، الأمر الذي ينعكس على الوضع السياسي له مباشرة. وتضافرت عوامل عديدة في المجتمع المصري، لتعميق التبعية بأبعادها المختلفة، وقد شكلت تلك العوامل آليات للتبعية، سواء كانت آليات داخلية أم خارجية، ولقد ارتبطت تلك الآليات مع المصالح الطبقية، ولا شك أن العامل الجوهري لا يرجع فقط إلى رغبة النظام الرأسمالي في جعل مصر تحت أبعاد التبعية التي يصعب على دول العالم التابع الخروج منها، بل إنه يعود إلى وجود نُخب سياسية واجتماعية مصرية، وجدت مصالحها الطبقية في هذا الشأن. ولقد كان تدفق المعونات والقروض الأجنبية من العوامل التي دعمت التبعية. ومن ثم، فمن أجل أن تحوّل دول الصناعة الكبرى دون قيام بلدان العالم الثالث باللجوء إلى تكتلات اقتصادية أو سياسية معينة لمواجهة الهيمنة الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى، واحتكارها للعلم والتكنولوجيا الحديثة، فإن بعض الدول المتقدمة تقوم بتقديم هامش من العون الاقتصادي أو التكنولوجي لمن تختارهم من بين بلدان العالم الثالث الأكثر استعداداً للرضوخ إلى تبعيتها تحت ضغط الأعباء الاقتصادية. كما أن الاعتماد على المساعدات الأجنبية، من شأنه إيجاد نوع من الرقابة الأجنبية على ميزانية الدولة، وذلك على الأقل من خلال متابعة الدول المانحة لحجم مساعداتها، وكيفية صرفها، ومدى العائد منها. بالإضافة إلى تركيز معظم المعونات الأجنبية في مجالات تعليمية غير مباشرة، مثل: تطوير المناهج، وإعادة تأهيل المعلمين وغيرها. وقد يكون لمثل هذه المجالات آثار سلبية على المؤسسات التعليمية الحكومية. وارتبط الحصول على هذه المعونات بتنفيذ

الدول الممنوحة لشروط معينة غالباً ما لا تمثل خيراً لأفراد المجتمع، مثل: توصية البنك الدولي الخاصة بخفض أعداد المقبولين بالتعليم الثانوي العام، وخفض أعداد المقبولين بالتعليم الجامعي. كما تسعى الدول المانحة لإعادة صياغة العقل المصري بما يتفق وأهداف السياسة الخاصة بها، وذلك من خلال البحوث المشتركة وزيادة حجم التعليم الأجنبي في صورته المختلفة. والتعليم باعتباره منظومة اجتماعية فرعية من البنية المجتمعية الكلية، لم يستطع أن يكون بعيداً عن مثل هذه التحولات، ومن ثمّ لا بُدَّ وأن يبدأ التحول فيه على الطريق نفسه – أي فلسفة الرأسمالية والتي تبناها المجتمع المصري نتيجة لوهن الدولة – وأصبح ذلك واضحاً من خلال قضيتين أساسيتين هما: (مجانبة التعليم) و(التعليم الخاص والأجنبي والدولي).

ه - هيمنة رجال المال على السلطة (جماعات الضغط)

تعتبر الطبقة الرأسمالية إحدى الجماعات التي تسعى للضغط على صانعي القرار لاتخاذ قرارات تتسق مع مصالحهم، أو لمنع صدور بعض القرارات ذات الآثار السلبية على أنشطتهم. وتهدف في المقام الأول إلى تحقيق مصالح أعضائها، وقد تلجأ في سبيل ذلك إلى الضغط على السلطة السياسية لكي توجهها إلى الجهة التي تخدم مصالحها وأهدافها. فجماعات الضغط هي نوع من الجماعات التي يلجأ إلى تكوينها أو الانضمام إليها بعض أفراد أو مجموعات من أفراد مجتمع ما بهدف التأثير على سياسته العامة بشأن موضوع أو قضية محددة، تمثل بالنسبة إلى هؤلاء الأفراد أو تلك الجماعات مصلحة جوهرية مشتركة تربط بينهم. لذلك، عادة ما تعرفها الأدبيات السياسية بأنها "تنظيمات تستهدف التأثير في صانعي القرار". في هذا السياق، يأتي تعريفها بأنها "جماعة تشترك في الاتجاه نحو مطالبات جماعات المجتمع الأخرى بمجموعة مطالب محددة، ويتم ذلك من خلال التأثير على مؤسسات الحكومة"، وأيضاً تعرف بأنها "تنظيمات تجمعها مصلحة مشتركة، دائمة أو

مستقرة تناضل باستمرار من أجل تعظيم مصالحها ومنافعها من خلال الضغط على الحكومة للحصول على المزايا والتنازلات والمساعدات، بل وعلى الدعم المباشر أو غير المباشر من قبل الحكومة". في الاتجاه نفسه، يجئ التأكيد على عنصر "استمرارية المصلحة" كشرط لقيام جماعة المصالح، فتعرف بأنها "مجموعة من الأفراد تسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بمصالح خاصة، عادة ما يكون لها صفة الاستمرار". يضاف إلى ذلك، أن تلك الجماعات تستخدم من الوسائل ما يمكنها من التأثير على الرأي العام والحكومة، وعلى عملية صنع القرار السياسي بوجه عام في إطار سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة. وفي إطار السياسة التعليمية، فهناك جماعات لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه، والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي ترتبط بهذا الدور، وهي تمثل قوي لها وزنها في التأثير على صياغتها وتوجهاتها من جانب، وفي تنفيذها من جانب آخر، ومن أهمها جماعات رجال الأعمال. وتعدُّ جماعات رجال الأعمال من أقوى جماعات الضغط خارج إطار التعليم لاستقلالها المالي والإداري عن السلطة التنفيذية، والتي تمارس الضغط بشأن توجهات تطوير السياسة التعليمية بما يخدم مصالحها؛ إذ نادى هذه الجماعات بإلغاء مجانية التعليم، كما دعمت فكرة إنشاء التعليم الخاص والأجنبي والدولي بمصروفات، ومن الملاحظ أن غالبية المؤسسات التعليمية الأجنبية يمتلكها رجال أعمال، حيث يعتبرون هذه المؤسسات استثماراً يعود عليهم بالربح الوفير، لذلك يستغلون نفوذهم من أجل الموافقة على إنشاءها، وأخذ الاعتمادات اللازمة لبدء الدراسة، واعتماد الشهادات الممنوحة من هذه المؤسسات من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.

ويجب الإشارة في ضوء ذلك إلى أن التجارة تُعتبر عملاً مشروعاً اجتماعياً وقانونياً ودينياً، ولكنها في مجال التعليم بحاجة إلى ضوابط عديدة من نوع خاص، فالتعامل هنا هو مع أجيال المستقبل، وليس مع سلع مادية، مما يقتضي التزاماً جاداً

بأخلاقيات صارمة في التنظيم والإدارة. وفي الغالب تغيب في واقع التعليم المصري هذه الضوابط.

٦ - طابع التعددية السياسية المقيدة والتسلطية

يتصف النظام السياسي بأنه نظاماً فردياً، وبالتالي لا يعكس إرادة الشعب والقاعدة الجماهيرية بل يعكس مصالح نخب معينة وفلسفتها، الأمر الذي يغلق المجال أمام أحزاب سياسية أخرى للمشاركة أو أي رأي أو فكر يعارض النظام. ومن أبرز ملامح التسلط: تسلط الدولة وهيمنتها على المجتمع و تغلغلها في مختلف جوانبه. وعدم السماح بقيام تنظيمات سياسية وسطية كالأحزاب، أو فرض قيود شديدة عليها في حالة السماح بقيامها. وغلبة طابع المركزية على قرارات الدولة وسياساتها، وهذا ما يعكس شيوع ظاهرة "التفرد بالسلطة" واحتكارها وعدم توافر إمكانية تداولها سلمياً. والمبادرة إلى قمع أية مظاهر للمعارضة حتى وإن كانت بسيطة. وشيوع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، نظراً لغلبة الطابع التسلطي لبنية الدولة، فإنها تولى أهمية كبيرة لبناء مؤسسات القهر والقمع وتحديثها، وحتى إن ظهرت التعددية في هذه الأنظمة تكون مقيدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.

٢ - الأوضاع الاقتصادية

على الرغم من أن الاقتصاد يشكل رافعة رئيسة للقوة الشاملة لأي دولة؛ لأنه ببساطة هو المحدد لمستويات المعيشة، ولأسس بناء الاستقرار الاجتماعي والسياسي الداخلي، وهو الممول للقوة العسكرية ولبناء النفوذ الخارجي، إلا أن هناك واقعاً أصبح من المستحيل إنكاره، وهو أن الاقتصاد المصري يعاني في الوقت الراهن من مظاهر ضعف كثيرة ومتفاقمة، وأن هذه الحالة لها جذورها منذ فترة طويلة، إلا أنها تزايدت وتفاقمت في السنوات الأخيرة. وتتمثل أهم مؤشرات الاقتصاد المصري المرتبطة بواقع

الداخل والمؤثرة في أية جهود لإصلاح التعليم، أو إصلاح أي جانب آخر من مكونات المنظومة المجتمعية في:

١ - عدم استقرار اقتصادي

نتج عدم الاستقرار الاقتصادي عن عدم الاستقرار السياسي للدولة؛ حيث ما أعقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من أوضاع سياسية تتسم بالتغير السريع والحاد، أدت إلى نقص الإيرادات الجديدة من النقد الأجنبي، واستمرار مستويات إنفاقه بصورة عادية، وسوء إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية جهلاً أو عمداً، وتعامله مع الوضع الاقتصادي على أنه وضع عادي وليس حالة أزمة تستدعي إدارة خاصة؛ مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الدولية إلى مستويات مثيرة للقلق، بسبب تراجع السياحة، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة نسبة هروب رأس المال؛ حيث انخفض احتياطي مصر من العملات الحرة من نحو ٣٦ مليار دولار في يناير ٢٠١١ إلى نحو ١٥,٤ مليار دولار في يونيو ٢٠١٢، وبلغ ١٥,٨٨ مليار دولار في نهاية نوفمبر ٢٠١٤ منخفضاً بحوالي ١٠,٦٪ عن مستواه خلال الشهر المناظر من عام ٢٠١٣، ووصل إلى ١٦,٤٧٧ مليار دولار في يناير ٢٠١٦. كما أن مصر تواجه عجزاً متزايداً في الميزانية، وتدهوراً في التصنيف الائتماني. ويجب توضيح أنه لا يسهل التعامل مع هذه المشاكل، لأنها تشمل معالجة القضايا الحساسة سياسياً مثل دعم الأسعار ومعدلات صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، حيث عانت مصر أيضاً من عجز مالي كبير بلغ ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠، إلى أن بلغت نسبة العجز المالي عام ٢٠١٥ حوالي ١١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتجسد الأثر الرئيس للاضطرابات السياسية في انخفاض إيرادات الحكومة من ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٠ إلى ١٩٪ في العام ٢٠١١ و ٢٠٪ في العام ٢٠١٢، إلى أن بلغت ١٩,١٪ من الناتج المحلي عام ٢٠١٤/٢٠١٥، في حين بلغت المصروفات خلال العام نفسه حوالي ٣٠,٢٪ من الناتج المحلي.

٢ - نمو بطيء وهيكل اقتصادي تقليدي

أدت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى تباطؤ الاستثمار والنمو، وانخفض الاستثمار الإجمالي بنسبة ١٠٪ في العام ٢٠٠٩ بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي أيضاً من حوالي ٧,٢٪ إلى ٤,٧٪. مع ذلك، بدأ الاقتصاد بالتحسن في العام ٢٠١٠ مع ارتفاع الاستثمار بنسبة ٧,٧٪ وتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,١٪، ولكن هذا الانتعاش الجديد لم يدم طويلاً؛ حيث أدى عدم الاستقرار السياسي بعد الثورة إلى انخفاض في الاستثمار بنسبة ٥,٦٪ في العام ٢٠١١، وبقي مستقراً حتى العام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٢٪، أي أقل من نصف المستوى الذي بلغه في خلال الأزمة المالية العالمية. وتؤكد نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء تراجع معدل النمو الاقتصادي، ويعرض الجدول التالي تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (١) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

في الفترة من ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤/٢٠١٥

| السنة | معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|-----------|-------------------------------------|
| ٢٠٠٨/٢٠٠٩ | ٤,٧ |
| ٢٠٠٩/٢٠١٠ | ٥,١ |
| ٢٠١٠/٢٠١١ | ١,٨ |
| ٢٠١١/٢٠١٢ | ٢,٢ |
| ٢٠١٢/٢٠١٣ | ٢,١ |
| ٢٠١٣/٢٠١٤ | ٢,٢ |
| ٢٠١٤/٢٠١٥ | ٤,٢ |

المصدر:

-وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، المجلد (١١)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٥.
-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لجمهورية مصر العربية، المجلد (٢٣)، العدد (٢٦٣)، مجلس الوزراء، نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٣.

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو بلغ حوالي ٤,٢٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤، في حين أن هذا المعدل بلغ ٤,٧٪ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وارتفع ليصبح ٥,١٪ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، وانخفض حتى أصبح ١,٨٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠، وعام ٢٠١٢/٢٠١١ وصل إلى ٢,١٪، وسجل عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفاعاً طفيفاً؛ حيث أصبح ٢,٢٪، وأخذ في ارتفاع عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل إلى ٤,٢٪.

ويشير توزيع الناتج المحلي الإجمالي النسبي طبقاً للنشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى مساهمة قطاع الزراعة بنحو ١٤,٧٪ من ذلك الناتج، بينما تقتصر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الأكثر حركية وتعبيراً عن نهوض الاقتصادات النامية على ١٦,٨٪ منه، مقارنة بنحو ١٨٪ في المتوسط العالمي، ونحو ٣٥٪ في الصين، ونحو ٢٨٪ في كوريا الجنوبية، ونحو ٢٧٪ في أندونيسيا. وأسهم قطاع الصناعات الاستخراجية ذو الطبيعة الأولية بنحو ١٤,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما أسهم قطاع الخدمات بنحو ٥٤,١٪ من ذلك الناتج في العام نفسه. وبالتالي، يتضح أنه هيكل اقتصادي خدمي؛ مما يضعف فرص تطور النظام التعليمي ونموه؛ ويرجع ذلك إلى قلة المؤسسات الصناعية التي في حاجة إلى جهود مؤسسات التعليم، بالإضافة إلى قلة المخصصات المالية في ضوء مثل هذا الهيكل الاقتصادي؛ حيث يرتبط معدل نمو الناتج المحلي بموازنة التعليم، والعلاقة بينهما طردية، فكلما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي ارتفعت الموازنة المخصصة للتعليم والعكس صحيح.

٣ - مكافحة الفساد لا تسجل أي تقدم

تعهدت الحكومات الانتقالية في مصر بالقضاء على الفساد، ورفع قضايا فساد ضد العديد من شخصيات الأنظمة القديمة. ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة إلى أن التغيير لم يطل فعلياً إلا القليل القليل. ويعتقد معظم المصريين أن الفساد زاد فعلاً بعد الثورات. ويُمثل الفساد مشكلة قديمة في مصر، ويعتبر الفساد والمحسوبية ورأسمالية المقربين من شواغل شعوب دول الربيع العربي الرئيسية. قبل الثورات، وأشارت المؤشرات العالمية لإدارة الحكم إلى أن مصر تحتل مركزاً متأخراً في ما يتعلق بالسيطرة على الفساد وبالفعالية الحكومية. وتعتمد الطبقات الوسطى في شكل كبير على الخدمات الحكومية (الصحة، والتعليم، والنقل، والأمن)، وتعاني تدهور تلك الخدمات المستمر. ويتعين على أولياء الأطفال الذين يرتادون المدارس العامة في كثير من الأحيان تسديد رسوم تعليم خصوصي لضمان نجاح أولادهم في الامتحانات، وغالباً ما يتعين على المرضى في المستشفيات الحكومية تقديم رشاوي من أجل الحصول على المساعدة. ويترتب على الفساد تكاليف اقتصادية، بالإضافة إلى إعاقة تنمية القطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بالشركات الصغيرة التي لا علاقة لها بالمؤسسة السياسية. إن الفساد يتغلغل داخل الهيئات الحكومية في مصر، التي احتلت المرتبة (٩٤) في مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠١٤ من أصل ١٧٧ دولة؛ ففي ظل نظام مبارك أدت عملية الخصخصة غير المضبوطة وغير الشفافة إلى فساد مؤسسي، وازدادت ثروات المسؤولين الحكوميين والنخبة الاقتصادية من خلال الخلط بين السياسة والأعمال تحت ستار الخصخصة، فأتاح لهم شراء الأصول المملوكة للدولة بأسعار أقل بكثير من قيمتها السوقية أو احتكار الربح من مصادر كالسياحة والمساعدات الخارجية.

٤ - تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية

تعني التنافسية قدرة الدول على تحقيق التقدم الاقتصادي، وفرص العمل للجميع، والتنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة. ويتم تقييم القدرة التنافسية للدول من خلال اثني عشرة ركيزة، هي: المؤسسات، والبنية التحتية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب، وكفاءة أسواق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور سوق المال، والاستعداد التكنولوجي، وحجم السوق الاقتصادي، وتطور إدارة الأعمال، والابتكار. ويساعد مؤشر التنافسية صانعي القرار على تشخيص العوامل التي قد تؤثر على إنتاجية الدولة لتحقيق أهداف التنمية، مثل: تطوير الرعاية الصحية، وتحسين مستوى التعليم والتكنولوجيا، وتعزيز آفاق التوظيف، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويعكس الواقع تراجع ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية على مدار الخمسة أعوام (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٥/٢٠١٤)؛ حيث احتلت المرتبة ١١٩ من أصل ١٤٤ دولة عام ٢٠١٥/٢٠١٤، بعد أن كانت في المرتبة ٨١ عام ٢٠١١/٢٠١٠. وهي مرتبة متدنية بالنسبة لدولة في حجم ومكانة مصر. وتبلورت أبرز نقاط الضعف عام ٢٠١٥/٢٠١٤ - وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٥ - في بُعد "المتطلبات الأساسية"؛ حيث احتلت المراتب التالية في المؤشرات التي تقيس هذا البعد:

- فيما يتعلق بمؤشرات العوامل المؤسسية احتلت المراتب التالية: (١٤٣) في مؤشر الإرهاب، و(١٣٧) في مؤشر العنف والجريمة، و(١٣٦) في مؤشر انخفاض فعالية مجالس إدارات الشركات، و(١٣٠) في مؤشر إهدار الإنفاق الحكومي.
- جاءت في المرتبة (١٢٥) في مؤشر تدني جودة البنية الأساسية، والمرتبة (١٢١) في مؤشر عدم استدامة إمدادات الكهرباء.

- تبوءت المراتب التالية في مؤشرات الاختلالات الاقتصادية الكلية؛ (١٤٢) في مؤشر عجز الموازنة العامة للدولة، و(١٢٥) في مؤشر تفاقم الدين العام، و(١٢٢) في مؤشر تدني معدل الادخار القومي، وهي المؤشرات التي تقيس هذا البُعد.
 - احتلت المرتبة (١٤١) في مؤشر جودة التعليم الأساسي، و(١١١) في مؤشر جودة التعليم العالي والتدريب.
 - جاءت في المراتب المتعلقة بمؤشرات كفاءة سوق العمل؛ (١٣٩) في مؤشر انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل، والمرتبة (١٣٤) في مؤشر عدم الاعتماد على الإدارة الاحترافية، و(١٣١) في مؤشر عدم الربط بين الإنتاجية والأجر.
 - احتلت في مؤشرات سوق المال في المراتب التالية؛ (١٢٩) في مؤشر عدم توفر الخدمات المالية، و(١٢٩) في مؤشر صعوبة الحصول على الائتمان.
 - احتلت المرتبة (١٣٥) في مؤشر انخفاض جودة مؤسسات البحث العلمي، و(١٣٣) في مؤشر تدني إنفاق الشركات على البحث والتطوير، و(١٣٣) في مؤشر انخفاض التعاون بين الجامعات والصناعة في البحث والتطوير.
- ٥ - بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى
- من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الواقع أيضاً - التي قد تسهم في الوقوف على ملامح الواقع - ما يلي:
- ارتفاع الدين المحلي؛ حيث بلغ ٢٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في يونيو عام ٢٠١٥، بينما بلغ ١٨,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في سبتمبر ٢٠١٤.
 - ارتفاع الدين الخارجي؛ حيث بلغ ١٧,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٤/٢٠١٣ عن عام ٢٠١٣/٢٠١٢؛ إذ بلغ ١٣,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.
 - ارتفاع معدل التضخم بالنسبة للمستهلكين ليصبح ١٠,٦٪ عام ٢٠١٥، حيث كان ٩,٨٪ عام ٢٠١٤.

- **يعد معدل الاستثمار الحقيقي** (قيمة الاستثمارات الجديدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر واحداً من أدنى معدلات الاستثمار في العالم، ووفقاً للبيانات الرسمية فإن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق) بلغ نحو ١٨,٧٪، ٢٠,٩٪، ٢٢,٤٪، ١٩,٢٪، ١٨,٩٪ في الأعوام المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥، ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ٢٠٠٩/٢٠٠٨، و٢٠١٠/٢٠٠٩ بالترتيب، وبلغ ١١,٢٪ عام ٢٠١٤ بعد أن كان ١٤٪ عام ٢٠١٣. وتشير التقديرات الرسمية إلى أنه بلغ ١٥,٤٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠، وهذه المعدلات تكفي بالكاد لتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٢,٥٪ و٣,٠٪.
- **تطور الإنفاق العام على التعليم** من ٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، إلى ٤٧ مليار جنية عام ٢٠١١/٢٠١٠، إلى ٥١ مليار جنيه عام ٢٠١٢/٢٠١١، إلى ٦٤ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وانخفضت نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام من ١٢٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ١١,٧٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم ارتفعت تلك النسبة ارتفاعاً ضئيلاً غير معبر عن الاهتمام بالتعليم في ضوء التضخم وانخفاض قيمة الجنيه المصري في مقابل الدولار والعملات الحرة إلى ١٢٪ عام ٢٠١٥/٢٠١٤.
- **تطبيق سياسة الخصخصة:** مع توجهات العولة ومؤسساتها، تبنت الدول النامية- ومنها مصر - سياسة الخصخصة سبباً "للإصلاح الاقتصادي" باسم الكفاءة الإنتاجية، دون الالتفات إلى تداعياتها في اختلال موازين العدل الاجتماعي وضغوطها على الموارد المتاحة، وحل شعار أولويات الأمن القومي والتصدير، ليطلق على الوفاء بالطلب الداخلي لحاجات المواطنين، كما تأسس ذلك لتقليص دور الدولة في معظم قطاعات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والخدمات؛ حيث قامت الدولية بخصخصة (٢٨٢) شركة منذ بداية برنامج الخصخصة عام ١٩٩٣/١٩٩٤ حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، وحصلت الدولة على ما يقرب من (٥٤,٦٤٤) مليون جنية جراء القيام بتطبيق تلك السياسة، ويجدر

الإشارة إلى أن عملية الخصخصة تؤدي بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات جديدة؛ حيث إن الأموال التي يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام هي أموال كانت ستتحول كلياً أو جزئياً لبناء استثمارات جديدة، إلا أن الواقع عكس ذلك؛ حيث تحولت هذه الأموال لتمويل تداول أصول قائمة فعلياً مما دفع عجلة الاقتصاد إلى الجمود وربما الركود، ومن ثمّ أدت عملية الخصخصة التي تُمثل تحول كلي في التوجه الاقتصادي للدولة إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات جديدة، وأدت إلى عدم توفير فرص عمل مستقرة.

- الاعتماد على المساعدات الأجنبية: تتعدد الجهات المانحة لمصر، بالإضافة إلى تعدد أوجه المعونات؛ حيث تبلغ المساعدات العسكرية الأمريكية التي تتلقاها مصر حوالي (١,٣) مليار دولار، والمساعدات المدنية نحو (٢٥٠) مليون دولار، أي إجمالي (١,٥٥) مليار دولار أي أقل من (١١) مليار جنيه مصري، أي نحو ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي المصري المقدر للعام ٢٠١٣/٢٠١٤ بنحو (٢٥٠) مليار جنيه مصري. أما المعونات الأوروبية فتبلغ نحو (٥٠٠) مليون يورو أي نحو (٦٧٠) مليون دولار، أي نحو (٠,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي المصري .

٣ - الأوضاع الاجتماعية

يُعبّر الوضع الاجتماعي عن الظروف الحياتية للمجتمع، وهو انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية. ويعتمد النظام الاجتماعي على توازن القوى الاجتماعية المختلفة المكونة للمجتمع، وطالما أن هذه القوى في حالة توازن نسبي، والأفراد قانعون بأوضاعهم الاجتماعية، فلن يكون هناك مشاكل تثير الاهتمام. أما إذا كانت الأوضاع والقوى الاجتماعية غير متسقة ومخالفة لما يطمح إليه الأفراد، وتشكل عوائق أمام تحقيق الغايات والأهداف، فإن النظام الاجتماعي يصبح مُهددًا بالتصدع والانحيار.

ومن أهم المؤشرات التي تعكس الوضع الاجتماعي في مصر ما يلي:

١ -زيادة التعداد السكاني

يرتبط تحليل الأوضاع الاجتماعية بالوقوف على طبيعة الموارد البشرية المتاحة للمجتمع المصري، والتعرف على معدلات الزيادة السنوية للسكان؛ مما يفيد في تحقيق هدف البحث، ويوضح الجدول التالي تطور عدد السكان من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥.

جدول (٢) تطور عدد السكان من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥

| السنة | عدد السكان (بالألف نسمة) |
|-------|--------------------------|
| ٢٠٠٩ | ٧٦٠٩٩ |
| ٢٠١٠ | ٧٧٨٤٠ |
| ٢٠١١ | ٨٠٥٣٠ |
| ٢٠١٢ | ٨٢٣٠٥ |
| ٢٠١٣ | ٨٤٦٢٩ |
| ٢٠١٤ | ٨٦٨١٤ |
| ٢٠١٥ | ٨٧٩٦٣ |
| ٢٠١٦ | ٩٠٠٨٧ |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٥، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١٥.

-الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٤.
يتضح من الجدول السابق تزايد عدد سكان مصر سنوياً وبمعدلات مختلفة؛ حيث بلغ عدد السكان عام ٢٠٠٩ حوالي (٧٦,٠٩٩ مليون نسمة) بمعدل زيادة سنوية حوالي (٢,٢٣%) عن عام ٢٠٠٨، ووصل عدد السكان عام ٢٠١٠ إلى (٧٧,٨٤٠ مليون نسمة) بمعدل زيادة سنوية (٢,٣%)، وارتفع عدد السكان ليصل إلى (٨٠,٥٣٠ مليون نسمة) عام ٢٠١١، و(٨٢,٣٠٥ مليون نسمة) عام ٢٠١٢، و(٨٤,٦٢٩ مليون نسمة) عام ٢٠١٣، و(٨٦,٨١٤ مليون نسمة) عام ٢٠١٤، وارتفع عدد السكان حيث بلغ (٨٧,٩٦٣ مليون نسمة) عام

٢٠١٥، وأخذ عدد السكان في الارتفاع ليصل إلى (٩٠,٠٨٧ مليون نسمة) عام ٢٠١٦، وعليه يتضح أن عدد السكان قد ازداد حوالي (١٣,٩٨٨ مليون نسمة) خلال ثمان سنوات فقط، بمعدل زيادة حوالي (١٨,٤٪). ويجب الإشارة إلى أن النمو السكاني في مصر متهمًا رئيسًا من قبل الحكومة، عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وبالتحديد ضعف النمو الاقتصادي وتزايد البطالة والتضخم. والحقيقة أن الأمر يحتاج لإعادة نظر من قبل الحكومة؛ لأنه غير دقيق. ومن الضروري أيضاً توضيح أن معدل النمو السكاني يتراجع بشكل تلقائي عندما ترتفع مستويات الدخل الناتجة عن العمل والتقدم. كما أن هذا المعدل يتراجع أيضاً كلما ارتفع مستوى التعليم، وكلما أصبحت الثقافة العلمية أكثر انتشاراً واحتراماً في المجتمع. وترتيباً على ذلك، فإن الآلية الرئيسية لتحقيق تراجع مؤثر في معدل النمو السكاني، هي تطوير الأداء الاقتصادي ورفع مستوى التشغيل لاستيعاب قوة العمل ورفع مستويات المعيشة والعمل على تسييد ثقافة علمية من خلال التعليم وكل أجهزة الإعلام. وإلى أن يتم ذلك، فإنه يجب التعامل مع القوة السكانية على أنها هي التي تفرز قوة العمل التي تعد العنصر الأكثر أهمية عن كل ما عداه من عناصر الإنتاج، ومن ثم يصير السكان قوة دفع هائلة لزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية؛ فالمسألة تكمن في الحقيقة في قدرة الإدارة الاقتصادية في كل دولة على توظيف السكان، الذين تمثل القوة العاملة منهم عنصراً إنتاجياً مهماً للغاية في زيادة الناتج وتحقيق التنمية الاقتصادية، فالمشكلة لا تكمن في البشر ولكن في ضعف القدرة على توظيفهم في إطار ضعف الأداء الاقتصادي بصفة عامة.

٢ - ارتفاع معدل البطالة

يعتمد النمو والاستقرار الاقتصادي بأي دولة على قدرتها على إنتاج السلع والخدمات وعرضها بالأسواق المحلية والعالمية، ويُعتبر عنصر العمل من أهم عناصر العملية الإنتاجية، والذي يسهم في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، وبمقتضاه يبقى

العنصر البشري هو المحرك الأساسي والمُنْفَذ لكل خطط التنمية، وهو الأساس الذي تقوم عليه حضارات الدول ونهضتها، ومن ثم فإن رفع كفاءة قوة العمل وبذل الجهد لجعلها أكثر إنتاجية ضرورة ماسة لتنمية الاقتصاد . وتلعب البطالة دوراً هاماً في تفاقم حدة الفقر منذ أن أخذت مصر في تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي التي وضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فبعد توقف الدولة عن التزامها بتعيين الخرجين وتنفيذ الخصخصة وخروج أكثر من ٥٠٠ ألف عامل للمعاش المبكر، وبعد تضاؤل أو حتى تلاشي فرص العمل في الدول الأخرى، أصبحت البطالة مشكلة تدفع بالآلاف المصريين إلى الفقر المدقع، ونتج عن ذلك حوادث غرق مراكب الهجرة غير الشرعية لأوروبا وانتحار العاطلين، إضافة إلى ضعف فرص العمل متاح بالقطاع غير المنظم . وشهدت معدلات البطالة وفقاً للأرقام الرسمية خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) تذبذباً ملحوظاً، فقد وصل عدد العاطلين في عام ٢٠٠٥ إلى (٢٤٥٠٠) ألف عاطل يناظره معدل بطالة نحو (١١,٢٠٪) من قوة العمل، ثم انخفض انخفاضاً ضئيلاً جداً ليصل عدد العاطلين إلى (٢٤٣٥٠) ألف عاطل وأصبح معدل البطالة (١٠,٦٪) عام ٢٠٠٦، ثم انخفض بعد ذلك في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى أقل معدل له خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٣)؛ حيث بلغ عدد العاطلين (٢١٤٤٠) ألف عاطل، وأصبح معدل البطالة نحو (٨,٧٪)، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل عدد العاطلين إلى (٣١٨٣٤) ألف عاطل وزاد معدل البطالة ليصبح ١١,٩٩٪ عام ٢٠١١، وأخذ هذا الارتفاع في الاستمرار حتى وصل عدد العاطلين إلى (٣٦٤٨٨) ألف عاطل بمعدل بطالة نحو (١٣,٢٪) عام ٢٠١٣، ثم انخفض هذا المعدل انخفاضاً ضئيلاً ليسجل (١٣٪) عام ٢٠١٤ .

وبمقارنة الوضع بدول أخرى، نجد أن معدل البطالة في السعودية عام ٢٠١٤ هو ٥,٧٪، وفي الجزائر ١٠٪، وفي قطر ٥,٥٪، وفي الكويت ١,٧٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٦,٢٪، وفي اليابان ٣,٦٪، ومتوسط معدل البطالة في الدول المتقدمة للعام نفسه ٧,٣٪، ومتوسط البطالة في العالم ٦,٢٪ . وترجع مشكلة البطالة التي تشهدها مصر إلى

مصدرين: الأول هو ضيق القاعدة الإنتاجية وضعف أدائها، ومن ثم محدودية قدرتها على توليد فرص عمل كافية متلائمة مع الزيادة في عرض العمل، وهذه هي معضلة التخلف أو تحدي التنمية، أي الجاني المزمّن والأطول أجلاً لمشكلة البطالة، والبطالة المرتبطة بهذا المصدر نوعان: بطالة تامة وبطالة ناقصة (أو نقص التشغيل بما فيها الصور المختلفة للبطالة المقنعة)، والمصدر الثاني هو حالة الركود التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ الثمانينيات من القرن العشرين، والتي بدأ ببرنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ عام ١٩٩١ في إصلاح بعض المظاهر المالية والنقدية بطريقة انكماشية، فازدادت حدة الركود في الاقتصاد العيني برغم تحسن الأداء المالي والنقدي، ولم تنجح محاولات إنعاش النمو الاقتصادي في النصف الثاني من التسعينيات من القرن نفسه، كما تضافرت بعض العوامل الخارجية لتزيد من حدة الركود منذ أواخر ١٩٩١ حتى الآن، وهذه هي أزمة الركود ونقص السيولة التي تمثل الجانب الطارئ والأقصر أجلاً لمشكلة البطالة .

٣ - ارتفاع نسبة الفقراء واتساع التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة

يعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد، ولكنه يعني أيضاً الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل: خوض حياة مديدة وسليمة صحياً، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحريّة، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها . للفقر آثار خطيرة في المجال الاجتماعي، ذلك أنه يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء، كما يفرز الفقراء أنفسهم بين فقراء الحد الأدنى وفقراء الحد الأعلى. وبين هاتين الطبقتين طبقة ثالثة في المجتمع هي الطبقة الوسطى ذات الطيف الواسع، التي يبدأ حدها الأدنى قريباً من فقراء الحد الأعلى، وأعلىها قرب المستوى الأدنى من الأغنياء. ويعزز حضور

الفقر وحدته في المجتمع فرص تأكل الطبقة الوسطى وتدهورها، والتحاق أغليبيتها بالفقراء، وهو أمر ظهرت آثاره واضحة في السنوات الأخيرة. ومن الآثار الاجتماعية الإضافية للفقر أنه يؤدي إلى إضعاف وتهميش فئات اجتماعية معينة وخاصة النساء والشباب والأطفال، فيزيد من صعوبات حياتهم، ويكسر فرص انتهاك حقوقهم، ويدفعهم في مسارات خطيرة بينها الإدمان وتجارة المخدرات. ويوضح الجدول التالي تطور نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) على مستوى اجمالي الجمهورية في الفترة من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢:

جدول (٣) تطور نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) على مستوى اجمالي

الجمهورية في الفترة من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢

| السنة | نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان |
|-----------|-----------------------------------|
| ٢٠٠٠/١٩٩٩ | ١٦,٧ |
| ٢٠٠٥/٢٠٠٤ | ١٩,٦ |
| ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٢١,٦ |
| ٢٠١١/٢٠١٠ | ٢٥,٢ |
| ٢٠١٣/٢٠١٢ | ٢٦,٣ |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبيث العامة والاحصاء: مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك ٢٠١٣/٢٠١٢، الجهاز المركزي للتعبيث العامة والاحصاء، القاهرة، يناير ٢٠١٤، ص ١.

ويتضح من الجدول السابق أن الفترة من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢ شهدت زيادة مستمرة في نسبة الفقراء؛ حيث بلغت ١٦,٧% في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ ثم زادت إلى ١٩,٦% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، و٢١,٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ثم زادت بنسبة أكبر في عام ٢٠١١/٢٠١٠ حيث بلغت ٢٥,٢% مقابل ٢٦,٣% في عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ويتبين من ذلك أن هناك ارتفاعاً

متزايداً في نسبة الفقراء حسب مقياس الفقر القومي (يعرف هذا المقياس على أنه تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/الأسرة). وأشار التقرير الذي جاء بعنوان "التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٥)" إلى بعض العوامل المسؤولة عن ارتفاع معدلات الفقر الذي وصل إلى نحو هي (٢٦,٣٪) من السكان خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣، أبرزها:

- تذبذب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي والتي شهدت تغيرات شديدة خلال الفترة من عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وبدأ معدل النمو في التحسن التدريجي بداية من عام ٢٠٠٦ حتى وصل إلى ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧، وعلى الرغم من هذا الارتفاع فإن تأثيره لم ينعكس على تحسن معدلات الفقر بسبب عدم التوزيع العادل لثمار التنمية، وما لبث أن تراجع معدل النمو تراجعاً شديداً خلال الأعوام القليلة الماضية حتى وصل إلى ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣/٢٠١٤، ويعد هذا التراجع من أهم أسباب ارتفاع معدلات الفقر في مصر خلال هذه الفترة.
- سوء سياسات توزيع الدخل وعدم عدالتها للفقراء أو محدودي الدخل والتي تسببت في ارتفاع نسبة الفقر؛ ويرجع ذلك إلى تراجع العدالة في توزيع الدخل وزيادة نسبة اللامساواة واتجاه توزيع الدخول لصالح الفئات الأكثر دخلاً وليس الأقل دخلاً.
- انخفاض معدلات الاستثمار والادخار، وأثر تراجع الاستثمارات سلباً على إتاحة فرص عمل جديدة أو استيعاب البطالة القائمة في المجتمع المصري؛ ومن ثم ارتفعت نسب البطالة والفقر في المجتمع.
- تراجع الاستثمارات الحكومية وعدم العدالة في توزيعها؛ حيث شهدت نسبة الاستثمارات الحكومية لإجمالي الاستثمارات العامة تراجعاً خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من ٤٩,٣٪ إلى نحو ٣٥,٣٪، وعلى الرغم من

ارتفاعها في عام الأزمة العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٥١,٦٪ إلا أنها انخفضت لتسجل أدنى مستوى لها خلال عام ٢٠١١/٢٠١٢ بنسبة ٣٣٪. وعاودت الاستثمارات الحكومية الارتفاع منذ عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى أن وصلت إلى ٣٧٪ من إجمالي الاستثمارات العامة خلال عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥، ويضاف إلى تراجع الاستثمارات الحكومية عدم عدالة توزيعها وتركزها في المحافظات الحضرية والوجه البحري وانخفاضها الشديد في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.

• ارتفاع معدلات التضخم والبطالة خلال السنوات القليلة الماضية وخاصة أسعار السلع الغذائية (أسعار الطعام والشراب) والتي تستحوذ على النصيب الأكبر من إنفاق كافة الشرائح الداخلية وخاصة الضعيفة منها.

ومن ثم، بات التفاوت واضحاً بين طبقات المجتمع؛ فهناك غالبية تعاني الفقر والتهميش، وطبقة وسطى في طريقها للاختفاء، وقلة يمتلكون ثروات المجتمع.

٤ - انخفاض متوسط الأجر الحقيقي للموظف

لقد انخفض متوسط الأجر الحقيقي للموظف بمعدل يقرب من (١٪) سنوياً خلال (٢١) سنة من ١٩٨٢/١٩٨٣ حتى ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ويكفي الإشارة إلى انخفاض متوسط الأجر الحقيقي (بأسعار ١٩٩٥) لموظفي الحكومة من (٥٤٩١,٦) جنيهاً مصرياً في ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى (٢٦٠٩,٦) جنيهاً مصرياً في ١٩٩٧/١٩٩٨، بنسبة هبوط قدرها (٥٢,٥)٪ فيما بين هاتين السنتين. ولا تخفي دلالة هذا الانخفاض في متوسط الأجر الحقيقي للموظفين في القطاع الحكومي على مستوى معيشتهم وعلى مستوى معيشة من يعولونهم. ويتضح عدم وجود هيكل واحد منسق لجداول الأجور والمرتبات، ويعكس اختلال هيكل الأجور دوره في تدهور أوضاع كاسبي الأجور وانزلاق أعداد كبيرة إلى هوة الفقر؛ حيث بلغ متوسط أجور العاملين النقدية الأسبوعية بالقطاعين العام والخاص عام ٢٠٠٩ حوالي (٢٨٩) جنيهاً مصرياً للعامل بالقطاع العام، و(١٧٦) جنيهاً مصرياً للعامل بالقطاع الخاص .

إلا أنه في عام ٢٠١١ أصدر المجلس العسكري مرسوماً بقانون ليرفع الحد الأدنى للأجور إلى (٧٥٠) جنيهاً مصرياً، في حين أن متوسط إنفاق الأسرة شهرياً عام ٢٠١٠/٢٠١١ بلغ حوالي (١٨٥٤,٦) جنيهاً مصرياً، وبمتوسط سنوي (٢٢٢٥٤,٣٧) جنيهاً مصرياً. وبالتالي، فليس غريباً أن تتواضع أو تتراجع إنتاجية الموظف الحكومي وأن يزداد الفساد انتشاراً في الجهاز الحكومي والمجتمع المصري.

وتتركز مساويء نظام الأجور في نقاط أساسية، هي:

- ضعف الحد الأدنى للأجر الذي لا يكفي لأي حد أدنى من الحياة الكريمة سواء للعامل أو الموظف في القطاع العام، والهيئات الاقتصادية العامة والجهاز الحكومي أو القطاع الخاص؛ مما يضطر غالبية العاملين للتحايل واتباع طرق ملتوية وفسادة لاستكمال ضروريات الحياة؛ حيث إن الحد الأدنى للأجر في الوقت الراهن يقل عن الحد الأدنى لعامل التراحيل عام ١٩٥٢ الذي تبلغ قدرته الشرائية بجنيهاً اليوم ما يزيد عن ٢٠٠٠ جنيه شهرياً.
 - عدم وجود توصيف وظيفي وتعدد الأجور لدى الدولة عن العمل الواحد لحاملي المؤهل الدراسي نفسه والسنة نفسها والكفاءة نفسها، بحيث يصل الأجر الشامل لبعض العاملين إلى أكثر من ٢٠ مثل نظرائهم في مؤسسات عامة أخرى.
 - عدم وجود حد أقصى للدخل الشامل كأساس لتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف في توزيع مخصصات الأجور.
 - وجود نظام الكادرات الخاصة، وهو نظام تمييزي، بدأ بحالات استثنائية، وانتهى بحالة عامة من العشوائية وسوء توزيع الدخل وافتعال الأسباب للخصوصية بصورة تلفيقية لا مبرر لها.
- بالإضافة إلى أن أي زيادة في الأجور تلتهمها زيادة الأسعار التي حدثت نتيجة انخفاض قيمة الجنيه مقابل الدولار والعملات الحرة الرئيسية، وبعد اختناقات مواد الطاقة وما ترتب عليه من ارتفاع في أسعار السلع.

يتضح مما سبق أن الوضع الاجتماعي يُعاني من أزمات متنوعة؛ تمثل انعكاساً لما يشوب الاقتصاد المصري من تدهور، نتج عنه تدهور مماثل في النواحي الاجتماعية؛ حيث اتسعت الهوة بين القوى الاجتماعية المختلفة، وارتفع معدل الفقر وتدني الأجور، وارتفع معدل البطالة، وما نجم عنها من احتلال مصر لمركز متقدم في مؤشر الفساد.

المحور الثاني: تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية التخطيط التربوي

النظام هو وحدة مُعقدة تتكون من أجزاء تتفاعل مع بعضها البعض، بل ويمتد تفاعل النظام مع ما يحيط به من أنظمة مجتمعية أخرى. الأمر الذي يؤكد حقيقة مفادها أن "النظم المجتمعية كافة تتسم بالديناميكية وليست الاستاتيكية". وتنطبق هذه الحقيقة على النظام التعليمي الذي تطورت نظرة المجتمع له بمرور الوقت، حيث يُعد نظاماً مفتوحاً ومعقداً؛ إذ إن النظام الذي يتصف بذلك يكون في حالة تفاعل دائم مع بيئته، ويكون أكثر تأثراً بالمؤثرات الخارجية والتغيرات البيئية، الأمر الذي لا يُمكن معه النظر إلى أي جزء من النظام التعليمي بصورة مُنفصلة عن المحيط البيئي دون حدوث خطأ في فهم النظام بشكل كلي، فمكونات النظام تُشكل نسيجاً يؤدي التغير في أي عنصر من عناصره إلى تغيرات في بقية العناصر الأخرى المكونة له، والتي بدورها تؤدي إلى تغيرات أكبر في النظام، لذا فالنظام التعليمي دائماً في حالة من الحركة الديناميكية. ولكونه يمس كافة أنشطة المجتمع ومجالاته وفئاته، ويتلمس احتياجاتهم على المدى القريب والبعيد، فهو معني بطرح خطط ومشاريع طموحة تتنبأ بالاحتياجات المستقبلية للمجتمع، كل ذلك جعل من النظام التعليمي معادلة معقدة، تتأثر بكثير من العوامل والقوى المتعددة التي تؤثر إيجاباً وسلباً فيه. وبالتالي تتأثر عملية التخطيط التربوي

بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع في ضوء تأثير النظام التعليمي ككل، وتتبلور تأثيرات تلك الأوضاع في:

١ - الأوضاع السياسية

يعتبر النظام التربوي أحد أهم مكونات السياسة التنموية العامة التي تتبناها السلطة السياسية، وبناء على ذلك فإنه ينبغي على واضعي الخطط التعليمية الإصلاحية أن يكونوا على اطلاع تام بالمكانة التي يحتلها هذا النظام في إطار الخطة التنموية العامة، وعلى مختلف التصورات التي تتبناها السلطة للعملية الإصلاحية. وهذا راجع لكون السلطة هي المسؤول الأول عن توفير كل الوسائل التي تتطلبها عملية تنفيذ الخطة التربوية. وإذا ما تم التطابق التام بين الأوضاع السياسية، فمن المتوقع أن تسير الخطة التربوية نحو تحقيق أكبر قدر من الأهداف التي تم تبنيها، وهنا يتحقق السير الإيجابي لتنفيذ محتوياتها من أسفل لأعلى ومن أعلى لأسفل. ويختلف تأثير الأوضاع السياسية على عملية التخطيط التربوي واستخدام مداخله من دولة لأخرى؛ وتحدد أهم هذه التأثيرات في:

أ - طبيعة النظام السياسي

يرتبط النظام التربوي ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي، ومن هنا فإن السياسة التربوية تختلف من مجتمع لآخر تبعاً لطبيعة نظامه السياسي، فالتربية في النظام السياسي التعددي تختلف عنها في النظام السياسي الأحادي، وهي مختلفة في النظام التسلسلي عنها في النظام الديمقراطي، كما نجدتها مختلفة في النظام المركزي عنها في النظام اللامركزي أو النظام الفيدرالي. ففي الدول التي تتصف بالديمقراطية إن النظرة التنموية الشاملة هي المحدد الرئيس لكل العمليات، بما فيها عملية التخطيط للنظام التعليمي، فالجمع بين المركزية واللامركزية أمراً من شأنه جعل التعليم قوة دافعة لتحقيق هذه الغاية. وبالتالي، ومن ثم فإن عملية التخطيط ليست حكراً على وزارة التعليم أو جهة بعينها؛ حيث تشمل هيئات أخرى

تساعد على ذلك. في حين أن الدول التسلطية والمركزية التي غالباً ما تتصف بعدم وجود شرعية وديمقراطية في تداول السلطة، وضعف درجة ثقة الناس بالحكومات، فإن السياسة العامة والتعليمية غالباً ما تسعى لتحقيقه من أهداف تُصبح غير واقعية؛ حيث يكون هناك فجوة بين ما تريده الحكومات وما يحتاجه المجتمع والفرد، فالسياسة التعليمية في هذا الوضع تخدم أصحاب المصالح العليا في الدولة وجماعات الضغط من أصحاب المال والسلطة، في حين تهمل احتياجات تنمية المجتمع واحتياجات الطبقات المتوسطة والفقيرة. وعليه، يتأثر تطوير مستويات التعليم المختلفة في ظل ظروف هذه الدول الصعبة؛ حيث يتراجع التعليم الابتدائي، ولكن غالباً ما يستمر ولكن معتمد بشكل أو بآخر على المبادرات المجتمعية المحلية حتى في ظروف توقف التنمية والتدهور المجتمعي. أما بالنسبة للتعليم الثانوي والتعليم العالي، والذي يتطلب توفير هيئة تدريسية أكثر مهارة وقدرة على الأداء، بالإضافة إلى وجود بنية تحتية والمواد التعليمية متنوعة ومتقدمة، فهو ينهار في ظل هذه الظروف .

ب - درجة الاستقرار السياسي ومستوى الإدارة

إذا كانت عملية التخطيط التربوي - في الأوضاع الطبيعية- تنطلق من معطيات الحاضر والماضي؛ لاستشراف واعٍ للمستقبل والتنبؤ باتجاهاته المحتملة، ويتم ذلك من خلال اتباع الأسلوب العلمي، ويتم الاختيار بين البدائل، مع مراعاة الواقعية والشمولية والمرونة والتنسيق، إلا أن ذلك مرهون بدرجة الاستقرار السياسي ومستوى الإدارة العامة للدولة، ففي الأوضاع السياسية المستقرة تقوم الحكومة المركزية بتخطيط التعليم، واتخاذ القرارات المتعلقة بهيكله، وتهدف إلى الاستجابة لاحتياجات مؤسسات التعليم وسوق العمل في جميع المناطق. وإجراء المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموظفين والإدارة المالية مع السلطات المحلية، في حين أن السلطات المحلية تنفرد بتنظيم المدارس. وتسعى المؤسسات التعليمية إلى الاستجابة

للتغيرات المتعددة في عدد السكان وسوق العمل، وتمتع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم المهني باستقلالية كافية لتلبية هذه الاحتياجات. وينعكس سوء الإدارة وعدم الاستقرار السياسي على العملية التعليمية؛ حيث تتأثر عملية التخطيط بشكل واضح، إذ يكون هناك ضعف في التمويل وموقع صنع القرار والمساءلة، وتفترق العملية الإدارية أيضاً إلى الشفافية، وبالإضافة إلى تفشي الفساد على نطاق واسع، وتوصل كل من Jacques Hallak and Muriel Poisson (2005) إلى أن هدر الأموال في وزارات التعليم في الدول التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة يمثل أكثر من ٨٠٪ من إجمالي المبالغ المخصصة للعملية التعليمية مع العلم أن هذه النسبة لا تشتمل على المخصصات المتعلقة بالمرتبات، وأرجعت الدراسة ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي قوة الاحتكار وعدم وجود آليات للمساءلة على الممارسات الفاسدة لتطوير قطاع التعليم، وسلوك العاملين بالنظام التعليمي؛ فهذا العامل له تأثير كبير على قضايا مثل الجودة والمساواة في التعليم، وضعف تيسير وصول المعلومات إلى المواطنين. وبالتالي، فإن الوضع العام للنظام السياسي، ويقصد بذلك هل هو وضع مستقر يشجع على التطوع للتنمية، أم هو وضع مضطرب ينشد الاستقرار؟ ففي الحالة الثانية تصبح التنمية أقل أهمية، ذلك لأنه لا تنمية بدون استقرار سياسي، وفي هذا الحالة فإن الاهتمام يكون منصباً نحو إزالة أسباب عدم الاستقرار، وبطبيعة الحال فإن الفرق كبير بين عمل المخطط التربوي في مجتمع ينشد التنمية الشاملة، وبين مجتمع مهدد في استقراره. وهكذا نجد الاستقرار السياسي شرطاً مسبقاً لأي تخطيط تربوي ناجح.

ج - تأثير التنظيمات السياسية

توجد في المجتمعات التعددية سلطة قائمة تنفذ مشروعها الذي قدمته للشعب من أجل تزكيته وتقديمه للتنفيذ، كما توجد معارضة تراقب أداء السلطة وترصد أخطائها ونقائصها. وفي كثير من الحالات فإن الأحزاب السياسية سواء كانت في

الحكم أو في المعارضة تلعب دوراً كبيراً في توجيه مخططات التنمية في شتى القطاعات ومن ضمنها قطاع التنمية والتعليم. فكل تنظيم سياسي لا بد أن تكون له رؤيته التربوية الخاصة به، والتي يعمل على تجسيدها على أرض الواقع في حالة وصوله للحكم. وعلى المخطط التربوي أن يكون مطلعاً على البرامج التربوية للأحزاب مهما كان موقعها من السلطة. ونجد أن تأثير التنظيمات السياسية لا يتوقف فقط على المد الجماهيري وصناعة الرأي العام، بل يمتد لكي يجعل من برامجها قوة اقتراح في التصور الأنسب لأداء النظام التربوي، ويكون التأثير أكبر كلما كانت البرامج معدة على أسس علمية سليمة بعيدة عن الذاتية والمصلحة الضيقة للحزب. ويستفيد المخطط التربوي في كل من الأفكار البناءة والتي لا تتعارض في مجملها مع السياسة التنموية الشاملة.

د - كيفية تدخل السلطة السياسية في القرارات التربوية

أي هل يكون تدخل هذه السلطة في تحديد السياسة التربوية العامة لتترك الأمر بعد ذلك للخبراء والتقنيين، أم أنها تتدخل في أدق التفاصيل حتى ولو كانت تقنية بحتة. وبطبيعة الحال فإنه كلما كان هامش الحرية أكبر سمح ذلك للمخطط التربوي بأن يراعي كل العوامل الكفيلة بإنجاح الخطة، لأنه يشعر بأنه سيلقى كل الدعم من المسؤولين، وهو ما يجعله في الوقت نفسه مبدعاً في تخطيطه ومدركاً للحدود التي ينبغي عدم تجاوزها. وعليه يجب وجود انسجام تام بين القرارات السياسية والإجراءات التقنية، وفي حالة غياب هذا الانسجام فإنه ينتج عن ذلك غياب سياسة تربوية محددة يضاف إليه تسييس المعرفة. وهكذا يأتي المخطط التربوية في موقع وسط بين السلطة السياسية كمصدر لأخذ القرار والإدارة كمنفذة للقرارات المتخذة فرغم الطابع التقني لعمله، فلا بد عليه من العمل في توافق تام مع السياسة العامة للبلد. ويكون النظام التربوي أكثر فعالية كلما التزم

كل طرف بمسؤولياته ومهامه، وهو ما يسهل تنفيذ الخطة التربوية في أحسن الظروف.

٢ - الأوضاع الاقتصادية

تتمثل أهم تأثيرات الأوضاع الاقتصادية على عملية التخطيط التربوي في:

أ - تطور أو تغير الوظيفة الاقتصادية للدولة

إن الاستقلال الاقتصادي ونموه وزيادة الدخل القومي، يؤدي إلى الاستقلالية على المستويين السياسي والاجتماعي، أما في حالة الاعتماد المتزايد على الدعم الخارجي والمعونات الدولية من شأنه توليد مصادر للضغط على النظام السياسي الأمر الذي يؤثر على عملية تخطيط النظام التعليمي، من حيث تحديد أهدافه وبدائل تحقيقها؛ فهذه الضغوط تقلل من فرص التوقع المستقبلي لما قد يقع من تغيرات محتملة؛ لأنه في ظل ذلك تكون المتغيرات التي هي خارج السيطرة من جانب المخطط عديدة؛ مما يضعف من جوهر عملية التخطيط المتمثل في التدخل في مجرى الأحداث المتوقعة وتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع من التعليم.

ب - واقعية عملية التخطيط ومن ثم واقعية البدائل المطروحة لتحقيق الأهداف إن عملية التخطيط تركز في الأساس على تشخيص واقع النظام المجتمعي عامة والنظام التعليمي خاصة، هذه العملية من شأنها الوقوف على الفرص المتاحة أمام النظام التعليمي والتحديات التي تواجهه، وتحديد نقاط القوة التي يتميز بها ونقاط الضعف التي يعاني منها، ويتم في ضوء نتائج هذه العملية تحديد البدائل المتاحة لتحقيق أهداف النظام التعليمي، وينقسم الأمر هنا إلى وضعين أساسيين، هما: وجود نمواً اقتصادياً، وبالتالي يتحقق تعدد البدائل وتزايد فرص الاختيار بينها، وذلك يرجع إلى ربط الاحتياجات المجتمعية والتطلعات المستقبلية بالواقع المجتمعي. ووجود حالة من الضعف الاقتصادي والاعتماد على المساعدات؛ مما ينتج عنها دراسة غير وافية للواقع المجتمعي واحتياجاته، وليس ذلك قصوراً في عملية

التخطيط بقدر ما هو تحديد لمستقبل التعليم من قبل الجهات المانحة، فيأتي التخطيط مجرد تنفيذاً لما تحدد مسبقاً. مما يفقد عملية التخطيط مصداقيتها التي تكتسبها من واقعية ما تقدمه من خيارات، وربطه بينها وبين الواقع المجتمعي، ومن ثم حسن تعبيرها عما يريده المجتمع.

ج - تمويل التعليم وتأثيره على عملية التخطيط التربوي

لا شك في أهمية الموارد بالنسبة لعملية التخطيط، كما أنها الموجه الرئيس في عملية تحديد البدائل عند مطابقة الاحتياجات المجتمعية بالموارد المتاحة، والتي تفرض حساب تكلفة كل بديل من البدائل المطروحة وفعاليتها، ثم عقد المقارنة بين البدائل، ومن ثم يؤثر مدى توافر المخصصات المالية لنظام التعليم بشكل كبير على عملية التخطيط التربوي. ففي حالة وجود مصادر متعددة للتمويل، تتوافر فرص الاختيار بين البدائل وعقد المقارنات بينها، وقد يكون ضعف التمويل السبب وراء التراجع عن اختيار بديل معين واعتبار أنه الأفضل لحل المشكلة، في ظل تراجع دور الدولة اتجاه تمويل التعليم وسيطرة اقتصاد السوق الذي يصعب التنبؤ بمدى تطوره وتدخله في قطاعات عديدة منها التعليم.

٣ - الأوضاع الاجتماعية

مهما كان للأوضاع السياسية والاقتصادية من تأثير على عملية التخطيط التربوي إلا أن للأوضاع الاجتماعية تأثيراً خاصاً؛ إذ تظل الجهود جميعها متجهة صوب تلبية رغبات القاعدة العريضة من أفراد المجتمع حتى وإن كان ذلك على المستوى النظري أي مستوى الخطاب السياسي الرسمي فقط. وتتحدد أهم تأثيرات الأوضاع الاجتماعية على عملية التخطيط التربوي في:

أ - وضع الأهداف التعليمية وتلبية الاحتياجات المجتمعية

إن الأمر الذي يُصعب من عملية التخطيط التربوي هو كونها حلقة وصل للتقريب بين قوتين هما؛ القوى الاجتماعية التي تفكر من منظور ضيق هو مصالحها دون

مراعاة للسياقات الأخرى المؤثرة في تحقيق هذه المصلحة، والقوى السياسية صانعة القرار السياسي التعليمي. ففي الأوضاع الاجتماعية المتقدمة أن تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة وتقليل معدل الفقر مع زيادة معدل التوظيف، وبالتالي تتمثل أهداف التعليم في إنشاء مجتمع عادل، والحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام، وتطوير القدرة التنافسية العالمية، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز تنمية الموارد البشرية، والحفاظ على استدامة التنمية البيئية. وضمان تعليم لجميع المواطنين يتصف بسهولة الالتحاق والإنصاف والجودة. وتطوير إمكانات الأفراد بطريقة شاملة ومتكاملة وذلك لتكون أفراد متوازنين فكرياً وروحياً وعاطفياً ومادياً بما يتماشى مع فلسفة المجتمع. ورعاية الإبداع والابتكار بين الطلاب. وتعزيز التعلم والثقافة. وتواصل التوزيع العادل للمدخلات التعليمية لضمان حصول الطلاب على خبرات تعليمية مناسبة خلال البرامج التعليمية المختلفة. ومن ثمّ تصبح طبيعة عملية التخطيط تفاعلية ذات اتجاهين بين وزارة التعليم من جهة، ووزارات وكالات متعددة من جهة أخرى، مثل وزارة المالية والبنك المركزي؛ حيث يتم خلال تلك العملية استعراض الأداء السابق للاقتصاد وتقييم آفاق البلاد وإمكاناتها. كما يتم تقييم القيود القائمة، وتحديد معايير التخطيط الكلية النهائية من خلال المناقشات بين المجموعات المشتركة، والتي تضم أيضاً ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن ثمّ فهمي عملية تشاركية ديمقراطية. وفي حالة الأوضاع الاجتماعية المتردية تصبح عملية التخطيط التربوي عملية غير واقعية؛ حيث إن هذه الأوضاع تدل على مجتمع يعاني من مستويات معيشية صعبة ومتدنية بالإضافة إلى هيكل اقتصادي ضعيف البنية، الأمر الذي يجعل أهداف العملية التعليمية تبلورت حول الإتاحة فقط، ومحاولة تحقيق الجودة، والتوسع في النظام التعليمي، وبالتالي تكون الأهداف في معزل عن المتطلبات الاجتماعية للأفراد.

ب - مصادر التمويل

إن توافر التمويل يُمثل عامل رئيس في طرح بدائل طموحة تتناسب مع الطموحات الواسعة لأفراد المجتمع من التعليم وفي الوقت نفسه تكون ممكنة التنفيذ؛ حيث إن الأوضاع الاجتماعية المتردية من شأنها توجيه الحكومات لمعظم الميزانية العامة نحو توفير سبل معيشية أفضل، ومن ثمَّ يُؤثر ذلك على معدلات الإنفاق على التعليم، الأمر الذي يحد من قدرة المخطط على المفاضلة بين البدائل المتاحة. كما أنه قد تقضي التخفيضات في الإنفاق العام إلى التعارض بصورة عامة مع الفكرة التموينية الرئيسية في التنمية البشرية والذي يُمثل التعليم أحد أهم ركائزها، بالإضافة إلى الحد من الفقر وارتفاع مستوى معيشة منخفض الدخل بصفة عامة.

ج - الضغط على العملية التعليمية ومدى توافر فرص العمل

إن الأوضاع المجتمعية من شأنها إرباك عملية التخطيط التربوي؛ فعلى الرغم من أن المجتمع ينفق جزءاً كبيراً من الدخل للحصول على الشهادات الدراسية التي تمكن الأفراد من تحسين المكانة الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن أغلب هذه الشهادات لن تفيد في تحسين أوضاع مَنْ يحصلون عليها، إذا لم يحتاج سوق العمل لهم. ومن ثمَّ تؤدي بطالة المتعلمين إلى اهتزاز قيمة التعليم وتدنيَّ جدواه في المجتمع؛ فإذا كانت المسئولية الملقاة على عاتق الاقتصاد هي توفير عدد من الوظائف ذات المتطلبات الخاصة، فإن النظام التعليمي معني بدرجة كبيرة بتحقيق الاتجاهات الاقتصادية والتجارية وغيرها من أجل سد احتياجات السوق من العمالة الماهرة. وعليه، إن التعليم من أهم العناصر المكونة للعمل من حيث المعرفة والمهارة والدراية والتنظيم، ولا جدال في أنه واحد من جملة المحددات لفرص العمل وشروطه، ومن ثمَّ ينبغي أن تتم عملية التعليم في ظروف متشابهة لمتطلبات سوق العمل واحتياجاته.

المحور الثالث: تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على عملية تخطيط

التعليم ما قبل الجامعي

سوف يتم تناول تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على عملية تخطيط التعليم ما قبل الجامعي في مصر من خلال النقاط التالية:

١- تحديد أهداف النظام التعليمي

تتمثل أهداف النظام التعليمي كما هي منشورة على موقع وزارة التربية والتعليم في:

- الإتاحة: توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الأطفال.
 - الجودة: الإصلاح والتحسين المستمر للعملية التعليمية وفق معايير الجودة القومية.
 - تطوير النظم لزيادة فعاليتها والتأصيل المؤسسي للامركزية.
- بالإضافة إلى التأكيد على تلك الأهداف في الكلمة الافتتاحية للخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢، والتي جاءت تحت مسمى "من كلمات السيد الرئيس بمناسبة توقيع سيادته على قانون كادر المعلم في ٢١ يونيو ٢٠٠٧"؛ حيث تكونت هذه الكلمة من ثلاث فقرات، تعلقت بـ: تطوير منظومة التعليم وقضية الجودة، وإتاحة التعليم الأساسي وتطوير جودته. الواضح أنه يوجد خلط بين الأهداف والوسائل، فما ذكر على أنه أهداف هو بمثابة وسائل للوصول إلى أهداف السياسة المستقبلية للتعليم، التي يجب أن تعبر عن احتياجات المجتمع وطموحاته ومتطلباته من التعليم. أي إجابة عن سؤال: ماذا يمكن أن يقدم التعليم للمجتمع؟ وهنا، تكون الإتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة، والجودة الشاملة في التعليم، وكفاءة النظم المؤسسية، ليست ما ينشده المجتمع من التعليم، وإنما هي آليات ووسائل يمكن أن يصل بها التعليم إلى تحقيق ما ينشده المجتمع منه. ويجدر التساؤل: هل يريد المجتمع من التعليم أن يكون متاحاً، وجيداً، وكفاء على المستوى

المؤسسي؟! بالطبع تلك وسائل لتطوير نظام التعليم، وليست تعبيراً عن النتائج المراد أن تتحقق للمجتمع من خلال التعليم. فالمجتمع يريد بناء شخصية ذات مواصفات محددة تسهم في أن يصبح المجتمع على شاکلة محددة أيضاً. فالأصل في الأهداف العامة للتعليم أن تأتي معبرة عما يريده المجتمع وأفراده حالياً ومستقبلاً من نظام التعليم. وبالتدقيق في هذه الأهداف يتضح أنها أهداف فضفاضة لا تحدد بواقعية وبوضوح ما ينبغي أن يفعله نظام التعليم للمجتمع، ومن ثم لم تستجب الأهداف لمستلزمات واقع المجتمع وطموحاته، فهي عامة لم تراع الخصوصية؛ حيث يمكن أن توضع لأي دولة أخرى علماً بأن التعليم يجب أن يلتزم بالطابع الذاتي الثقافي للمجتمع. ويلاحظ أيضاً من نص الأهداف، أن طبيعة الشخصية وطبيعة المجتمع التي يُراد من التعليم الإسهام في صياغتها لم تكن واضحة في الأهداف؛ حيث ركزت الأهداف على التوسع الكمي وتحقيق الجودة والتأكيد على السعي لتطبيق اللامركزية في العملية الإدارية، دون التعرض إلى طبيعة وخصائص الفرد المراد إعداده وتعليمه، أو دور التعليم تجاه المجتمع، وخصائص المجتمع الذي يجب أن يسهم التعليم في بنائه. كما أن الأهداف على حالتها تلك لا تدل على الترابط والتكامل بين الأهداف العامة لنظام التعليم وأهداف الأنظمة الأخرى في المجتمع، ومن ثم لم يبد واضحاً أنها حلقة متصلة بالسياسة العامة للدولة. وبالتالي لا تنجح الأهداف في أداء وظيفتها المتمثلة في توجيه العملية التعليمية نحو المستقبل المنشود؛ حيث لا يرجع تعميق دور التعليم وتفعيله في المجتمع إلى مجرد زيادة أعداد المقبولين في مراحل التعليم المختلفة، أو إلى تجويد التعليم منهجاً وطريقةً، أو إلى تطوير الإدارة التربوية والمدرسية، أو إلى غير ذلك من مقومات العملية التربوية والتعليمية. فهذه كلها مجالات لها شأنها دون شك، غير أنها لا تكتسب كامل قدرها وشأنها إلا من خلال إطار فكري وأهداف عامة يجعلانها جميعاً في خدمة إحداث تغيير حقيقي في بنية المجتمع وأغراضه، بما يتفق مع مستلزمات تنميته وتقدمه ودخوله السباق

الحضاري العالمي. الأمر كله يختلف إذن باختلاف ما يوضع في النظام التعليمي: فإما أهداف قادرة على تطوير المجتمع ومحاربة عوامل التخلف فيه، وبوجه خاص أنماط السلوك المتخلفة، وعند ذلك يكون للتعليم قدره وشأنه، وإما أهداف لا تأبه بتطوير المجتمع كما لا تأبه بتلبية حاجاته الفعلية في شتى مجالات الحياة، وعند ذلك يسير نظام التعليم في اتجاه معاكس للتنمية والتقدم، وينتج أولاً وقبل كل شيء متعلمين عاطلين، ويذهب هدرًا شطرًا كبيرًا مما ينفق عليه من أموال. وتتبلور تأثيرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على تحديد أهداف التعليم ما قبل الجامعي في:

- مركزية القرار، والمتعلق بتحديد أهداف التعليم؛ حيث إن هذه الأهداف هي نفسها التي أقرها الرئيس الأسبق في تقارير "مبارك والتعليم"، وتم التأكيد عليها في الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٢/٢٠١١، وهي الأهداف نفسها التي أعلنتها وزارة التربية والتعليم على موقعها الرسمي في الوقت الحاضر.
- تحددت الأهداف في ضوء الضغوط الخارجية؛ إذ تم تبنيها والعمل على إقرارها حرفياً دون تعديل أو إضافة؛ ويتضح ذلك فيما تدعو إليه مبادرة الشراكة الشرق أوسطية "Middle East Partnership Initiative" (MEPI) من توسيع المشاركة السياسية، وتقوية المجتمع المدني وحكم القانون، وتمكين النساء والشباب، وإيجاد فرص تعليمية. وفيما يتعلق بمحور التعليم، تركز المبادرة على الأهداف الرئيسية التالية: الالتحاق: التوسع في الالتحاق بالتعليم لكل الأفراد، خاصة البنات والنساء. الجودة: تحسين جودة التعليم متضمناً تدريب هيئات التدريس ومحتوى المناهج، وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة، والجاهزية الرقمية. تنمية المهارات: تعزيز عمليات تنمية المهارات القابلة للتوظيف، وهي

- الأهداف نفسها التي تم إقرارها من الجهات الرسمية المسئولة عن التعليم والإبقاء عليها منذ طرح المبادرة عام ٢٠٠٢.
- ظهر تأثير المعونات الاقتصادية، ومن ثم جماعات الضغط التي تُحقق لها مثل هذه المشروعات والتوجهات مصالح خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ حيث تم تبني مشروعات تطويرية تتناسب مع توجهات الدول والمؤسسات المانحة، ومنها مبادرة مجموعة الثمانية للشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا "Broader Middle East and North Africa Initiative" (BMENA) التي أطلقت عام ٢٠٠٥ وتحدد عام ٢٠١٥ من أجل الانتهاء من تحقيق أهدافها في مجال التعليم توافقاً مع أهداف التعليم للجميع - كما يجب الإشارة إلى أن هذه المبادرة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعتبر المانح الأكبر لمصر؛ حيث تحصل مصر سنوياً من الحكومة الأمريكية على حوالي ٥٧٪ من إجمالي المنح التي تتلقاها من الدول المختلفة - وأكدت على إنشاء نظام تعليمي أجنبي موازي للتعليم الحكومي؛ وركزت أيضاً على التوسع في إنشاء المدارس الأجنبية التي تغطي مستويات ومراحل التعليم المختلفة.
 - جاءت الأهداف مُعبّرة عن واقع اقتصادي يعاني الكثير من أوجه الخلل - اتضح ذلك في محور تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية -؛ حيث اهتمت الأهداف بالتوسع الكمي في غياب ربط هذا التوسع بأهداف النظام الاقتصادي، بالإضافة إلى قصور التمويل الحكومي للوفاء باحتياجات عملية الإصلاح التعليمي، كما أن ميزانية التعليم تتوجه معظمها للأجور وما يخصص منها للأبنية التعليمية لا يذكر، في حين أن مجمل الأهداف يركز على التوسع في النظام وتحقيق جودته.

٢ - تحديد أهداف الخطة التربوية

يتصف صنع السياسة التعليمية - في ضوء الأوضاع السياسية السائدة - بالمركزية، ويرجع ذلك إلى تولي صياغة السياسة التعليمية وتقريرها وإصدار التشريعات التعليمية في مصر عدة هيئات على المستوى القومي ويأتي على قمة هذه الهيئات وزارة التربية والتعليم، التي تمثل السلطة العليا في رسم السياسة التربوية والتخطيط لها، وتقوم وزارة التربية والتعليم بهذا الدور من خلال القطاعات والإدارات المركزية التي يشرف عليها الوزير، وتسير تلك العملية في اتجاه من أعلى إلى أسفل فالقرارات والأوامر تصدر من الهيئات على المستوى القومي لتنفذها هيئات المستوى الإقليمي والمحلي.

ويتمتع الوزير بالهيمنة إلى حد كبير بمضرده على هذه العملية؛ حيث يُمكن القول أن إدارة التعليم تخضع للوزير شخصياً، من ناحية رسم السياسات ووضع الإستراتيجيات وصنع القرار واتخاذها، وغيرها. وينعكس ذلك على عملية التخطيط؛ حيث إن السياسة التعليمية يجب أن تتضمن التخطيط التربوي، والذي يمثل عملية تطوير النظام التعليمي بهدف جعله أكثر فعالية وكفاءة في الاستجابة لاحتياجات وأهداف الطلاب والمجتمع. إلا أن عملية التخطيط - في ضوء ما سبق - تتصف بالمركزية وغياب المؤسسة، وهذا ما يتطابق مع طبيعة النظام السياسي السائد وهيمنة الوزير؛ حيث إن الجهات الاستشارية التي من شأنها تقديم النصح، والقيام بالدراسات التي من شأنها توجيه القرار التعليمي وتقديم البدائل، هي في الأساس مؤسسات تآمر بأمر الوزير، فعلى سبيل المثال المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية هو مؤسسة ليست مستقلة، بل تابعة للوزير، ويؤدي هذا إلى القصور في مهمته كمركز للبحث العلمي التربوي، والذي لا بُدَّ أن يتوافر له قدر من الحرية والريادة في إجراء البحوث، ومن ناحية أخرى يغلب على بحوث المركز سمة الجزئية، حتى البحث التربوي الجماعي الذي يتم على مستوى هذا المركز

يكون بناءً على طلب الوزير لإجراء بحوث معينة لتبرير قرار معين سيُتخذ وسيُنفذ مهما تكن مصداقيته، وذلك لإضفاء الشرعية على هذا القرار المتخذ، وإيهام الرأي العام أن هذا القرار قد استند إلى بحوث هيئة رسمية. وينطبق ذلك على باقي المؤسسات التي تسهم في هذه العملية مثل المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي. كما أن العملية لا تعكس الواقع، فهي عملية تتم على مستوى الإدارة العليا أي من أعلى إلى أسفل، ومن ثمّ فهي عملية ليست تشاركية، كما أنها عملية غير شاملة؛ إذ لا يوجد ربط بين الاحتياجات الوطنية للبرامج التعليمية والمخرجات، كما يتسم التخطيط بوزارة التربية بالطابع الكمي حيث التركيز على التوسع في النظام التعليمي استجابة للالتزام الحكومي المتعلق بتقديم الخدمات التعليمية في جميع أنحاء الدولة. ويتضح ذلك من الأهداف التي تضمنتها الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ – ٢٠١١/٢٠١٢؛ والتي تمثلت في:

- إتاحة التعليم لكل متعلم في كل مكان حسب قدراته واستعداداته وميوله.
 - جودة التعليم في بيئة التعلم بعناصرها المختلفة وفق المعايير القومية التي لا تقل في مستواها عن المعايير العالمية وبخاصة في العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية.
 - كفاءة النظم والإدارة لتفعيل الخطة في الواقع من مدخل نقل الكثير من الصلاحيات من المستوى المركزي إلى مستوى المحليات .
- وتمثلت الأهداف الإستراتيجية للتعليم – أيضاً – في الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠، في:
- تطوير المناهج بما يحقق ترسيخ الانتماء الوطني المصري والحفاظ على الهوية، وصولاً إلى المنهج الفردي الشامل الذي يتيح مساحة واسعة من الاختيارات للطالب وتنمية الإبداع، وتمكينه من المهارات اللازمة لإتقان اللغة العربية، إضافة

- إلى تعلم لغة أجنبية عالمية على الأقل، وامتلاكه القدرة على العمل الجاد مع الآخرين بفعالية، وذلك في إطار التركيز على بناء الشخصية أكثر من الاستيعاب وحفظ المعلومات.
- إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال من عمر (5 - 18)، وتحسين قدرة المدرسة على الاحتفاظ بهم والحد من تسربهم.
 - التوصل إلى معالجات غير تقليدية لمواجهة القصور الشديد في كفاية المباني والتجهيزات المدرسية والتصدي للحد من الكثافات العالية للفصول (التمويل، والأراضي).
 - التركيز على المدرسة الابتدائية بما يؤهلها لأن تكون قاعدة قوية للمراحل الأعلى، مع الاهتمام الشديد بتنمية قدرات التلاميذ للتمكن من أساسيات الحساب ومهارات الكتابة والقراءة والتعامل مع التقنية في إطار قيمي ينمي شخصية الطفل في جوانبها كافة.
 - إكساب المتعلم الكفايات الأساسية لمجتمع المعرفة والقائمة على القدرة على التعلم المستمر، واكتساب قيم المواطنة الرقمية، والتأكيد في منظومة المناهج على أن تنمية المعرفة وإنتاجها كعنصر إنتاجي حاكم لأنها هي المستقبل.
 - الأخذ بالمناهج العالمية غير المحملة ثقافياً، مثل: الرياضيات والعلوم واللغات والجغرافيا.
 - بنية محدثة لتخصصات التعليم الفني والتدريب المهني تتماشى مع الاتجاهات المعاصرة وتتوافق مع متطلبات سوق العمل من خلال منهج مطور لجميع التخصصات يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التعليم والتعلم وتقويم الطلاب على أسس معايير الجودة في إطار من الحوكمة واللامركزية والتنمية البشرية المستدامة.

ويُلاحظ أنه تم الإشارة إلى ربط التعليم الفني باحتياجات سوق العمل، إلا أن الأهداف الإستراتيجية الخاصة بهذا النوع من التعليم ركزت على الجانب الكمي ومعدلات الالتحاق دون توضيح كيفية الربط ومجالاته، ويتضح ذلك من الأهداف الإستراتيجية الخاصة به، والمتمثلة في:

- التوسع في أعداد مدارس التعليم الفني، بما يضمن توافر فرص متكافئة لكل من يرغب من خريج المرحلة الإعدادية في الالتحاق بالتعليم الفني وفق دستور ٢٠١٤.
 - تجريب إنشاء عدد من المدارس الفنية المتخصصة في شكل تعليم مجتمعي لخدمة المناطق النائية والبعيدة عن العمران.
 - تقديم برنامج تكميلي لمن يرغب من الحاصلين على الثانوية العامة لإعدادهم لسوق العمل.
 - تقديم مسار للتعليم الفني يقود للالتحاق بالتعليم العالي التقني استرشاداً بالدول الأخرى.
 - توفير تجهيزات المباني لنوى الاحتياجات الخاصة وفق المعايير الخاصة بذلك وصيانتها دورياً.
 - توعية المجتمع بمميزات التعليم الفني وما ينطوي عليه من فرص للتوظيف.
 - استكمال التجهيزات وصيانة البنية التحتية لمدارس التعليم الفني.
 - توفير الإمكانيات المادية والبشرية والمعدات والآلات والعدد والخامات والتدريبات المهنية اللازمة لتفعيل العملية التعليمية بالمدارس بما يتناسب مع عدد الطلاب وفق معايير معدة لذلك.
- ويتفق ذلك أيضاً مع الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بقطاع التعليم التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥؛ حيث تمثلت في:
- إتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق وإكمال التعليم العام والفني، مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى.

- تحسين جودة الخدمة التعليمية من خلال توفير مناهج معاصرة، وتكنولوجيا موظفة بكفاءة، وأنشطة ومعلم فعال لكل طفل، وقيادة فعالة في كل مدرسة، وفرص للتنمية المهنية الداخلية والخارجية لكل معلم وإداري.
 - تدعيم البنية المؤسسية، خاصة في المدارس الفنية، وبناء قدرة العاملين العاملين بالتعليم على تطبيق اللامركزية بما يضمن الحوكمة الرشيدة.
- إن المدقق في تلك السياسات والإستراتيجيات الحاكمة لخطة التعليم سواء على مستوى وزارة التربية والتعليم، أو وزارة التخطيط، يستنتج أن ثمة تشابهاً كبيراً بينهما، إن لم يكن تطابقاً؛ حيث تدور معظم هذه السياسات والإستراتيجيات حول التحاق الأفراد بالتعليم أو إتاحة التعليم لهم، وتحسين جودة التعليم، وتنمية المهارات. كما يلاحظ أيضاً أن ثمة تطابقاً بين أهداف السياسة العامة للنظام التعليمي، والأهداف الإستراتيجية التي أقرت في الخطة، على الرغم من الاختلاف من حيث البنية والترابط، فالأهداف الإستراتيجية هي أهداف مشتقة من أهداف السياسة التعليمية، وتكون أكثر تفصيلاً وتحديداً من تلك الأهداف، كما تُعرّف بالأهداف العامة للنظام، فهي تُصاغ بشكل عام وشامل حول النتائج الكلية المطلوب تحقيقها، وتوضع على مستوى المؤسسة ككل، وهي أهداف طويلة الأجل وغير محددة النهاية، وغالباً ما يكون تركيزها على بقاء النظام ونموه وتطويره وتحقيق منافع لها ومن ورائها. فالأهداف الإستراتيجية إذن بمثابة خطوات محددة على طريق تحقيق رسالة النظام التعليمي ورؤيته الإستراتيجية.
- ويجب الإشارة إلى وجود ثلاثة مستويات من التخطيط هي تخطيط السياسة التعليمية والتخطيط الإستراتيجي والتخطيط الإجرائي، ويقابل كل مستوى من تلك المستويات التخطيطية نوع من الأهداف، كما أن ناتج القيام بكل مستوى يختلف، ويوضح الجدول التالي تسلسل الأهداف في مقابل الوسائل.

جدول (٤) تسلسل الغايات والأهداف في مقابل تسلسل الوسائل

| م | الأهداف | الوسائل (مستوى التخطيط) | النتائج |
|---|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------|---------------------------------------|
| ١ | الغايات (أهداف طويلة المدى) (Goal) مثال: رفع الكفاءة الداخلية للمدارس على مستوى الدولة. | تخطيط السياسة التعليمية | خطة على مستوى السياسة التعليمية |
| ٢ | الأهداف الإستراتيجية (متوسطة المدى) (Objective) مثال: تقليل معدل الإعادة في التعليم الابتدائي. | تخطيط إستراتيجي | خطة إستراتيجية |
| ٣ | أهداف قصيرة المدى (Target) مثال: تقليل متوسط معدل الإعادة في المدارس الابتدائية من ١٥% عام ٢٠٠٨ إلى ٧% عام ٢٠١٣. | تخطيط تشغيلي | خطة تشغيلية |

المصدر: من إعداد الباحث

وتوجد مجموعة من الخصائص الواجب توافرها في الأهداف الإستراتيجية، من أهمها: الارتباط برسالة المؤسسة ورؤيتها المستقبلية، والقابلية للقياس، والشمولية، والوضوح والبساطة والقابلية للفهم، والموضوعية والواقعية، والانسجام والترابط بين الأهداف، والقبول: أي تحظى الأهداف بقبول وتأييد الإدارة وأعضاء النظام والأطراف ذوى العلاقة، والمرونة، والتركيز على النتيجة المستهدفة وليس على كيفية بلوغها، وأن ترتبط الأهداف باحتياجات المؤسسة والمجتمع الحالية والمستقبلية. ومن الواضح عدم توافر هذه الخصائص في أهداف الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي، فالصيغة عامة وغير واضحة، وغير محددة النتائج، ولا يمكن قياسها. ومن هنا تتمثل أهم تأثيرات الأوضاع السياسية على أهداف تخطيط النظام التعليمي في اختيار بدائل قد لا تساعد على تحقيق غايات المجتمع وأهدافه، أو حتى تحقق التوازن بين المصلحة العامة ومصلحة بعض فئات المجتمع، وذلك في

ظل الضغوط الخارجية بالإضافة إلى التأثير القوي لجماعات المصالح وانفراد السلطة التنفيذية بصنع القرار السياسي والتعليمي، وفي غيبة الدور التشريعي لمجلس الشعب، وفي ظل ضعف المرجعية المجتمعية التي لا تشارك بشكل حقيقي في هذه العملية. فإذا كان الأصل في الخيارات التربوية أنها خيارات مجتمعية؛ بمعنى أنها تُستمد وتتأسس على مبادئ الوفاق العام، هذا الوفاق الذي ينتج من خلال حوار عريض وعميق بين مختلف الفئات والمصالح المجتمعية، تطرح فيه وجهات النظر في تباينها واتفاقها، وصولاً إلى جامع مشترك أكبر لإستراتيجية التخطيط والتطوير تلتزم بها مستويات صناعة القرار التربوي. وهذا يؤكد الرأي القائل بأن الشأن التعليمي أخطر من أن يترك للتربويين وحدهم أو حتى للوزراء وحدهم، وإنما ينبغي أن يصبح ويمسى شأنًا مجتمعيًا يتم الاستقرار على أولوياته ومطالبه وتوجهاته على أساس وفاق ديمقراطي وطني. فإنها - خيارات - تأتي في ظل هذه الأوضاع أقرب إلى أن تكون سياسية أكثر منها فنية، لدرجة يبدو معها وكأن كل شئ قد تم إعداده سلفاً وما على المخطط إلا وضع بعض اللمسات التخطيطية الفنية عليها. وأثرت الأوضاع الاقتصادية في تحديد الأهداف؛ حيث جاءت في ضوء واقع اقتصادي متردي الحال، لذا تبلورت هذه الأهداف في تحقيق الإتاحة لجميع الأفراد، والتوسع في المراحل التعليمية، وتحقيق الجودة في التعليم، ومن ثم جاءت عملية التخطيط غير ملبية لاحتياجات الواقع المجتمعي، فهي تنفيذ لضغوط خارجية ويتضح ذلك من تطابق الأهداف مع توصيات الجهات المانحة والتمولة للنظام المصري؛ مما يفقدها قيمتها في تطوير التعليم ومن ثم المجتمع، وكذلك مصداقيتها. وانعكست طبيعة النظام الاقتصادي وهيكله أيضاً على نوعية التعليم المستهدف؛ حيث إنه هيكل تقليدي تحتل صدارته الزراعة، وبالتالي انصب الاهتمام بالتوسع في التعليم دون الاهتمام باحتياجات سوق العمل. وفي ضوء هذا الانحدار الاقتصادي بالتأكيد ستخفض معدلات الإنفاق على التعليم، ويتبع ذلك ضعف في تنفيذ الخطة على

أرض الواقع. وبالتالي، جاءت عملية التخطيط غير واقعية، واتضح ذلك في الأهداف المتعلقة بالخطة الإستراتيجية، وتحددت البدائل في البديل الوحيد والذي تمثل في التوسع الكمي في النظام التعليمي دون التوجه إلى تحقيق الجودة على المستوى الكيفي أو تلبية احتياجات سوق العمل. كما أن الأوضاع الاجتماعية المتردية أدت إلى انخفاض معدلات الإنفاق على التعليم، الأمر الذي يحد من قدرة المخطط على المفاضلة بين البدائل المتاحة؛ فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام حوالي ١٢٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٢ فقط، وانخفض ليصل هذا المعدل إلى ١١,٧٪ عام ٢٠١٣/٢٠١٤، وارتفع عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ليصل إلى ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٣ - بنية الخطة

تمثلت بنية الخطة الإستراتيجية للتعليم ما قبل الجامعي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢، في:

- **غايات الخطة النهائية، وتبلورت في عرض أهداف الخطة التي تم الإشارة إليها سابقاً.**
- **متطلبات تحقيق الغايات، وتحددت في:**
 - نشر ثقافة التغيير، وتقبل التطور، والنفور من الجمود والدوجماتية.
 - البحث المستمر عن مصادر متجددة تقليدية وغير تقليدية لتمويل الخطة.
 - جعل المدرسة وحدة إدارية ومالية وتربوية بمعنى تعميق فهم اللامركزية التي يجب أن تمتد إلى إدارة الفصل.
 - تحويل المدرسة إلى مؤسسة مدنية في مجتمع مدني، حيث يشارك المجتمع في تحقيق الغايات المنشودة بأسرع وقت وبكفاءة عالية وجهد وفير.
- **المباني الأساسية لإنجاز الخطة: روعيت أربعة مبادئ لإنجاز الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم ما قبل الجامعي، هي:**

- مبدأ التشاركية: إذ تم إشراك ٢٢٦ متخصصاً ومثقفاً ومهتماً بشئون التعليم في بعض مراحل الإنجاز، وأثناء وقت الحاجة إلى خبرة كل واحد منهم، وشراكة القيادات التعليمية والمنفذين.
- مبدأ القطاعية: ونفذ ذلك من خلال: الاهتمام بالقطاعات والهيكل القائمة إلى حين إعادة هيكلتها، ووضع ١٢ برنامجاً قطاعياً.
- مبدأ الدراسة التحسبية العلمية؛ وتحقق عن طريق تضمين الخطة أربعة فصول عن الواقع الراهن وجذوره التاريخية كأساس للنظرة التحسبية المستقبلية التي رصدت في ١٤ فصلاً.
- مبدأ التواصل مع الخبرات الدولية للاستفادة منها: اشترك في إعداد الخطة فريق عمل من الخبراء المصريين بدعم من الخبرات الفنية التخطيطية من الجهات الدولية التالية: المعهد الدولي للتخطيط التربوي IIEP، ومشروع إصلاح التعليم ERP, Education Reform Project، والمشروع الدولي للأمم المتحدة للتمويل الطارئ وللأطفال UNICEF، والوكالة الدولية الكندية للتنمية بالمدارس (SL), School Link، وهيئة الرعاية (متعددة الجنسيات)، وهيئة المعونة الأمريكية USAID، وهيئة إنقاذ الطفولة البريطانية/الإعاقة Oxfam، ومشروع تطوير التعليم الثانوي، والبنك الدولي، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الغذاء العالمي، وبنك التعمير الألماني.
- مراحل إنجاز الخطة: وتتضمن: وضع إطار عام لسياسة التعليم في مصر ليكون مرشداً لجميع العاملين في الخطة، وإنشاء وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجي بالوزارة تابعة للوزير مباشرة لتكون مسؤولة عن إدارة وضع الخطة ومتابعة أداء العاملين في رسمها. وتمصير النموذج العالمي للتحليل والتوقع لتتم على أساسه التحسبية المستقبلية & ANPRO- Model, Eguptian analysis

Projection Model for Prospecting. وتحديد ١٢ برنامجاً لتكون لها الأولوية في الخطة، وحساب التكلفة المتوقعة لتنفيذ الخطة على مدى خمس سنوات. ووضع خطط أداء للبرامج الاثنى عشر وبها أبعاد كل مهمة مصنفة في ثلاثة عناوين تحتية هي الهدف، والمستهدف، والأنشطة.

- وصف الخطة في صياغتها النهائية، تتكون من خمسة أقسام كما يلي:
 - الباب الأول: ويتكون من فصلين عن تحليل السياق المجتمعي، جغرافياً وسكانياً واقتصادياً وسياسياً وتعليمياً.
 - الباب الثاني: ويتكون من فصلين عن التوقعات الإحصائية ومتطلبات تحقيقها على مدى خمس سنوات.
 - الباب الثالث: ويتكون من ١٢ فصلاً، حيث يخصص كل فصل لبرنامج له أولوية في الخطة، ويعرض كل برنامج وفق مخطط موحد هو: الهدف العام له، ثم القضايا والتحديات التي تواجه تحقيقه، والجهود الإصلاحية التي بدأت فعلاً، وسياسة الإصلاح المستقبلي، وأخيراً جداول تبين خطط الأداء التنفيذية.
 - الباب الرابع: ويتكون من فصلين لعرض الميزانية وتكلفة التنفيذ سنوياً وإجمالياً.
 - الملاحق الستة التي تقدم: قائمة بالمصطلحات المستخدمة في الخطة باللغتين العربية والإنجليزية وشرح معانيها، وتحليل الوضع التعليمي حتى ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وجداول التوقع من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠١١/٢٠١٢، ومهام مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، والشروط المرجعية للدعم الفني لتطوير كادر مهني لمصممى المناهج والمواد التعليمية، وتصنيف المدارس وفق نماذج النجوم.
- وتتبلور أهم تأثيرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على بنية الخطة في:

- الرقابة الدولية: اتضح ذلك من خلال الجهات التي شاركت في إعداد الخطة، فعلى سبيل المثال، ما شأن كل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وهيئة المعونة الأمريكية وبنك التعمير الألماني بإعداد خطة تعليمية؟ بالإضافة إلى أنه

لم يتم تحديد الفريق الذي شارك في إعداد الخطة لهذه المؤسسات، بل تم تحديد الفريق التابع للمعهد الدولي للتخطيط التربوي فقط كخبرة دولية في مجال التخطيط التربوي، ومن ثم جاءت هذه الرقابة نتيجة المنح والمعونات الخارجية التي تقدم للنظام التعليمي المصري، ويتمثل الهدف من ذلك في محاولة التأثير على السياسات الداخلية والخارجية، حيث تدرك حكومات الدول المانحة الدور الخطير الذي تلعبه المعونات والمساعدات الاقتصادية في الأمد البعيد، كأداة فعالة في إعادة تشكيل المجتمعات والنظم السياسية في الدول المتلقية، كوسيلة لا مثيل لها للهندسة الاجتماعية.

- **طبيعة فريق العمل:** تكون الفريق من مجموعة من الأساتذة المصريين الذين لم يتم إعدادهم في مجال التخطيط التربوي، ويرجع ذلك إلى مركزية صنع القرار واتخاذ الذي يتمتع به وزير التربية والتعليم؛ حيث تم إنشاء وحدة السياسات والتخطيط الإستراتيجي بالوزارة عام ٢٠٠٦، وبالتالي لم يتم الاستعانة بفريق فني في التخطيط التربوي من أجل القيام بمهام التخطيط وتحليل السياسات التربوية، كما أن المخطط على المستوى الوظيفي يعرفه بأنه "ذلك الشخص الذي يعمل في الجهاز المسئول عن إعداد الخطة التربوية وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، ويكون متخصصاً في التخطيط التربوي بصورة عامة، ولديه خبرات متخصصة في إحدى مجالاته، وانتمائه الوظيفي تجاه صانع السياسة؛ فهو يعمل معه، ومن أجله". ونتيجة لذلك قد يُمرر المخطط التربوي ما يريده صانع السياسة دونما تفنيد أو دراسة، وهذا ما حدث بالفعل خلال عملية تخطيط التعليم ما قبل الجامعي؛ حيث تم الموافقة على ما يريده السياسي والعمل على تنفيذه على أرض الواقع.
- **الجوانب الفنية من حيث هيكل الخطة والمدخل المستخدم في التخطيط ومدى ملاءمته لذلك:** وتتمثل تأثيرات الأوضاع في فرض نموذج معين للتخطيط لا

يتوافق مع طبيعة العملية التخطيطية ومستواها، كما تم إعداد خطة غير عملية على الرغم من المشاركات الدولية إلا أنها مشاركات صورية الغرض منها المراقبة والتأكد من تنفيذ التوجهات الخارجية فقط؛ حيث لا توجد طريقة واحدة متفق عليها لكتابة الخطة الإستراتيجية، إلا أن هناك قواسم مشتركة يجب أن تتصف بها الخطة، واختلفت الدراسات والأدبيات المختلفة حول مكونات وثيقة الخطة الإستراتيجية، ويمكن تحديد المكونات التي تم الاتفاق عليها في: مقدمة توضح لماذا تُعد الخطة الإستراتيجية في هذا الوقت بالذات؟ وأيضاً بيان رسالة المؤسسة ورؤيتها الإستراتيجية، والأهداف الإستراتيجية. وملخص ما نتج عن التحليل البيئي من نقاط قوة وضعف وفرص وتحديات، والإستراتيجية التي تم الاتفاق عليها، مع وصف محاورها بشكل كاف. وآليات تنفيذ الخطة، وما يتضمن ذلك من متطلبات من تمويل وإدارة، وتحديد كيفية المراقبة ومتابعة مراحل تنفيذ الخطة. ويتضح أن مكونات الخطة لا تتناسب مع تلك المكونات، فهي مفصلة بشكل كبير؛ إذ تتكون من أبواب واشتملت الأبواب على فصول، وفي ضوء ذلك بلغ عدد صفحاتها (٣٧١) صفحة، بالإضافة إلى وجود أوجه خلل متعددة فيها من حيث عدم تطبيق تحليل سوت "SWOT Analysis" وتم استخدام النموذج المصري للتحليل والتوقع؛ مما أدى إلى قصور في تحديد البديل الإستراتيجي المناسب، وبالتالي جاءت برامج الإصلاح - كما حددت الخطة - بعيدة عن احتياجات المجتمع وواقعه. كما أن نموذج التحليل والتوقع Analysis and Projection Model (ANPRO) صُمم من أجل: توفير المعلومات اللازمة لإنجاز عملية التخطيط، وتحليل كيفية عمل القطاعات الفرعية للنظام التعليمي في الوقت الحاضر، وتحديد الإمكانيات اللازمة لتحسين أداء القطاعات الفرعية من خلال (الأكثر فعالية من حيث التكلفة) الاستفادة من الموارد المختلفة، وتوقع التطورات المستقبلية المحتملة للنظام التعليمي، وتوقع الموارد

اللازمة لتحقيق الأهداف، وتقييم جدوى هذه الأهداف من حيث الموارد البشرية والمالية والمادية، وتحديد أولويات التنفيذ، وتحديد مؤشرات تنفيذ الخطة. ويتبين من ذلك أن الخطة أخلت بأهم خصائص وشروط التخطيط الإستراتيجي، ألا وهو تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وبالتالي جاءت خطة تعاني من القصور في جوانب فنية متعددة.

٤ - مداخل التخطيط التربوي :

يرتبط الحديث عن تخطيط مرحلة ما قبل التعليم الجامعي، بمدخل الطلب الاجتماعي على التعليم، حيث يُعنى بتلبية المطالب التعليمية التي تطلبها الشرائح الاجتماعية المختلفة لأبنائها، وإتاحة فرص النمو العلمي والثقافي وتنمية مهاراتهم وقدراتهم إلى أقصى ما تسمح به، على أساس أن المجتمع الأكثر تقدماً هو الذي يحصل فيه الأفراد على قدر أكبر من الثقافة والتعليم، ومن ثمَّ ظهر هذا المدخل نتيجة للتغيرات التي شهدتها المجتمعات، حيث كان التطور في المقوم المفاهيمي للتعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان، والنظر إلى التعليم على أنه مسئول عن توفير القوى البشرية المؤهلة، وأنه أوضح دليل على التغيير الاجتماعي والتقدم، والرغبة في تحقيق المساواة والعدالة في الفرص التعليمية بين الأفراد. ويرتبط الطلب الاجتماعي بالإجراءات الرسمية مثل التعليم الإلزامي والمجانية، والمنح الدراسية، والتوسع في المرافق التعليمية، وتطوير المواقف الإيجابية للآباء نحو التعليم، وغيرها. كما تحفزه قوانين الدولة، والاتحادات التجارية والجماعات السياسية؛ استجابة للتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. ويعرف بأنه مجموع الطلب الشعبي على التعليم، أي مجموع المطالب الفردية للتعليم في مكان وزمان معين في ظل ظروف اقتصادية وسياسية وثقافية سائدة، كما يعرف بأنه الطلب الفعال على الأماكن في التعليم. أي أن الهدف الرئيس من الخطة يتحدد في تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب - تعكس هذه

الأسباب التي تبين تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على مدخل التخطيط المستخدم - وهي:

- **الزيادة السكانية؛** حيث إن المجتمع المصري ارتفع عدد سكانه خلال ثمان سنوات فقط، بمعدل زيادة حوالي (١٨,٤٪)، ومن ثمَّ انصبَّ الاهتمام بتقديم الخدمة لمعظم أفراد المجتمع فمن شأن الزيادة السكانية أنها تسهم في ارتفاع الطلب على التعليم، الأمر الذي يجعل هناك توجه للتوسع في شبكة المدارس كأولوية لدى المخطط، في محاولة لتلبية تلك الحاجة، وبالتالي فإن عملية التخطيط تتم في ضوء بدائل فرضت من خلال الواقع، والمتمثلة في تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ، وزيادة معدلات الالتحاق، وهذا يتفق مع ما تسعى الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي إلى تحقيقه؛ حيث تهدف إلى بلوغ حد الاستيعاب الكامل.
- **زيادة الطلب على التعليم، ويرجع إلى اعتبار بعضهم أنه السبيل الوحيد إلى** الوظيفة ذات الدخل الثابت والعمل المحدد والمكانة الاجتماعية المرموقة، وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على المجتمع المصري نتيجة الاعتماد على آليات السوق، ونظام الاقتصاد الحر، والذي نتج عنه تأخر أصحاب الشهادات في طابور أصحاب الدخل، بحيث أصبح الحرفيون وأصحاب الأعمال الحرة في قمة هذا الطابور، إلا أن مفهوم الشهادة وارتباطه بالوظيفة والمكانة الاجتماعية مازال يحتل مكانة هامة بين غالبية أفراد المجتمع.
- **ضعف النظام الاقتصادي، وسيطرة قطاع الخدمات وقطاع الزراعة على هيكله،** وبالتالي أصبح التعليم في انفصال عن احتياجات سوق العمل؛ لذا كان الاهتمام بالتطور الكمي في ضوء الهدف من مدخل الطلب الاجتماعي، وتم اهمال مدخل المتطلبات من القوى البشرية أو العائد الاقتصادي لنوع ما من التعليم، ويتبين ذلك من التوقعات الكمية التي تتعلق بالتعليم الفني الذي هو في أي دولة من

الدول المتقدمة أساس رئيس للنهضة الاقتصادية؛ حيث تمثلت تلك التوقعات المستقبلية التي سعت الخطة لتحقيقها في التعليم الفني في رفع القيد الإجمالي إلى ٤٠,٩٪ عام ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل ٣٠,٣٪ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والوصول بمعدل تلميذ/مدرس إلى ١٣,٥ أي أن كل مدرس يقابله ما يقرب من ١٤ تلميذاً، والارتفاع بقيمة الإنفاق على الطالب الجنيه المصري إلى ٢,١٠٣ في مقابل ٢,٠١٤، ومن ثم لم يتم ربط هذه التوقعات بما يحتاجه سوق العمل على الرغم من أنها توقعات تفوق التوقعات المتعلقة بالتعليم الثانوي العام.

• **الضغوط الخارجية،** وارتبط ذلك بالحصول على المعونات التي تُجبر الدول الممنوحة بتنفيذ شروط معينة، ومن ثم فرضت على وزارة التربية والتعليم الهدف من التعليم ومن ثم الهدف الإستراتيجي؛ إذ - كما تم الإشارة سابقاً - فرضت الأهداف التعليمية من الخارج، وتبلورت تلك الأهداف في الإتاحة والجودة، دون محاولة التعديل من قبل الحكومة ولو على مستوى الصياغة، بل تم التسليم والأخذ بهذه الأهداف صياغة ومضموناً، وجاءت الأهداف الإستراتيجية أيضاً مطابقة من حيث الصياغة والمضمون لأهداف التعليم، انعكس ذلك على المدخل التخطيطي المستخدم، والذي يتلائم مع طبيعة هذه الأهداف، وتمثل في "مدخل الطلب الاجتماعي على التعليم".

• **ارتفاع نسبة العاطلين،** جعلت من التعليم المصري خدمة لا عائد منها، وبالتالي كان الاهتمام بتوفير الخدمة فقط.

٥ - التنفيذ

تحدد تأثيرات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في:

• **تدهور الوضع الاقتصادي:** أدى إلى انخفاض الإنفاق العام والذي يتعارض بصورة عامة مع الفكرة التنموية الرئيسة في التنمية البشرية، والحد من الفقر وارتفاع مستوى معيشة منخفض الدخل بصفة عامة، حيث يمكن التأكيد على تراجع

- مكانة مصر في إطار دليل التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحتل المرتبة الـ (١٣١) من بين (١٨٧) دولة بمعنى أنها أصبحت تقع ضمن شريحة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة جداً حتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥.
- **انخفاض معدل الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام للدولة للتعليم ما قبل الجامعي من ١٢,٩% عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ١٢% عام ٢٠١٤/٢٠١٥.** على الرغم من أن معدل التضخم يحتم زيادة الأموال التي تنفقها الدولة على التعليم بصورة مستمرة؛ نظراً للتزايد الكبير في معدلات التضخم والغلاء على المستويين العالمي والمحلي، ونظراً لارتفاع مستويات الجودة المطلوبة التي تُلقى بمزيد من المتطلبات على مؤسسات التعليم، خاصة في ضوء الضغط الطلابي المتزايد عليها. الأمر الذي أثر على جميع المؤشرات التعليمية من حيث القبول في التعليم الأساسي والتسرب وغيرها مقارنة ببعض الدول الأخرى المتقدم منها والنامي. بل وصل الأمر إلى انخفاض نسب ومعدلات المؤشرات التعليمية عن مثيلتها في بعض الدول العربية حديثة العهد بالتعليم التي كان لمصر الفضل في إدخال التعليم بها وتنظيمه.
 - **تأثير الخصخصة على التعليم من حيث: زيادة الوضع الخاص في العملية التعليمية؛ فالقطاع الخاص شهد تزايداً مطرداً في العملية التعليمية، على اختلاف أنواعه ومسمياته، في مختلف مراحل التعليم؛ مما أدى إلى خضوع التعليم لقوى العرض والطلب، حيث تغيرت النظرة إلى التعليم، من التزام يتحمله المجتمع تجاه الشعب - ولاسيما غير القادرين منه بحكم المسؤولية العامة للدولة - إلى نوع من التعبير عن المسلك الفردي الذي يعكس المسؤولية الشخصية لمن يرغب أو يطلب في الحصول عليه. الأمر الذي ترتب عليه أن الحصول الفعلي على الخدمة أصبح محكوماً باعتبارات التوازن بين العرض - أي مجموعة من التسهيلات والمرافق التعليمية باختلاف درجاتها - والطلب الذي هو**

الرغبة المدعومة بالقدرة الشرائية، ومن ثمَّ تحول صاحب التسهيلات والمرافق إلى (بائع)، بينما اتخذ طالب العلم وضع (المشتري). بالإضافة إلى أن الأهداف التي تسعى لتحقيقها تلك المؤسسات كونها مؤسسة اقتصادية في الأساس هي أهداف اقتصادية استثمارية، على اعتبار أنها قامت لأغراض استثمارية في المقام الأول، وعليه يركز هذا الهدف على جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية من خلال تعليم الطلبة الوافدين، وتوفير العملة الصعبة التي ينفقها الطلاب المصريين في التعليم بالخارج.

- **تناقض الواقع مع ما تسعى الخطة لتنفيذه؛** حيث إن العلاقة بين الفقراء والطلب على التعليم، هي علاقة عكسية إلى حد كبير، فكلما انخفض متوسط دخل الأسرة زادت حدة الفقر، ومن ثمَّ ينخفض الطلب على التعليم، ويفسر ذلك بأن تكلفة التعليم إذا ما تضمنت نفقة الفرصة البديلة تصبح أعلى كثيراً على الفقراء، وعلى ذلك فإذا كان الطلب على التعليم يتوقف على العائد الاقتصادي، فإنه في حالة الأسر الفقيرة يكون هذا العائد أقل والتكلفة أعلى، وبالتالي تكون نسب التحاق أبناء الفقراء في المؤسسات التعليمية المختلفة متدنية بشكل كبير مقارنة بالأسر غير الفقيرة. وعلى ذلك فالتعليم لا يمثل الحاجة الأساسية الوحيدة لها، بل يتنافس مع غيره من الاحتياجات الأساسية مثل الصحة، والغذاء والمسكن، والملبس وغيرها. وبالنسبة للفئات مرتفعة الدخل لا يوجد لديها مشكلة في إشباع هذه الحاجات أما في حالة الأسر الفقيرة فإن تنافس هذه الحاجات على دخل الأسرة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق بعضها على حساب البعض الآخر، وعادة ما يأخذ الغذاء الأولوية الأولى من الإنفاق الكلي للأسر الفقيرة. وعليه، في ضوء أن نسبة الفقراء في المجتمع المصري حوالي (٢٦,٣%) أي ما يزيد عن ربع المجتمع؛ جاءت عملية التخطيط التربوي منفصلة عن الواقع، ولا تتماشى مع إمكانيات الدولة والأفراد، وبذلك يتضح وجود ارتباط

قوى بين الفشل والتسرب، وبين أوجه الحرمان المتعددة التي تعانيها الفئات الدنيا من المجتمع، كما أن الأطفال المتسربين من مراحل التعليم الأولى، ينتمون غالباً لأسر تعيش تحت خط الفقر، وهو أمر يسهم بشكل كبير في دوافعهم نحو سوق العمل، ويتحول أبناء الطبقات الدنيا من المجتمع إلى طاقة اقتصادية للأسرة، وهو أمر يكشف عن انعدام العدالة الاجتماعية في النظام التعليمي المصري الذي تحول لأداة لتثبيت الواقع؛ حيث إن الفئات الفقيرة في ظل هذا النموذج من التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الفئات الأكثر تضرراً من الفئات المتوسطة والغنية.

- **ظهور الطبقات الرأسمالية** التي شكلت بالتدريج جماعات ضغط في المجتمع، حيث بدأت هذه الطبقات في البحث عن التميز، فالتجهت إلى توفير تعليم خاص لأبنائها يضمن لهم ذلك التميز المنشود، فكانت المدارس الخاصة ومدارس اللغات هما البديل للمدارس الحكومية؛ مما أثر سلباً على مفاهيم ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص، وبالتالي تعميق التمايز الطبقي لصالح الأقلية التي تملك كل شيء في مقابل أغلبية تعاني من الفقر، وبذلك تضاعف التعليم بوصفه قناة للحراك الاجتماعي مع البطالة المتزايدة لأعداد كبيرة من الخريجين، ونشأت هذه المدارس استجابة للارتباط الشديد بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية من خلال الاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى وفود عديد من الأجانب إلى مصر، وازدياد الطلب الاجتماعي لتعليم اللغات الأجنبية والذي لم يكن من أجل الاتصال بالثقافة الغربية والاستفادة من إنجازاتها أو قراءة المراجع والدوريات الأجنبية، وإنما للقيام بالأنشطة غير المجدية والسياحية والبنوك الأجنبية وغيرها. كما يرجع تزايد أعداد المدارس الخاصة إلى تشجيع الحكومة لها حيث أشار تقرير "التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية" إلى ضرورة فتح مجالات أخرى إلى جانب التمويل الحكومي. كما أعلنت وزارة التعليم "أن

الحكومة لا تستطيع مهما كانت المبالغ التي ترصدها أن تفي وحدها بمتطلبات الإصلاح المنشودة، ومن ثم فإن هناك حاجة أكبر من أي وقت إلى تكاتف كل الجهود الوطنية، وإلى مساهمة القادرين في تمويل التعليم؛ لذلك أنشأت الحكومة قسماً خاصاً للتعليم الخاص بكل إدارة تعليمية يتولى تنظيم شئونه والرقابة عليه، كما أصدرت القوانين، والقرارات الوزارية التي تضمن الرقابة الفعالة وجودة العملية التعليمية بالمدارس الخاصة.

- فضلاً عن أن البطالة هي هدر لأهم عناصر الإنتاج وهي قوة العمل. وتتضاعف قيمة هذا الهدر نظراً لأن الغالبية الساحقة من العاطلين هم من خريجي التعليم، بما يعني تدهور قيمة المردود الاقتصادي والاجتماعي للتعليم، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الخريج أو انعدامها، وبالتالي إهدار الموارد المالية التي أنفقت على تعليم هؤلاء الخريجين، وصعوبة مقارنة التكاليف المالية بالفوائد المالية، ومن ثم تختفي المبررات لتحديد أولويات توزيع الموارد بين قطاع التعليم والقطاعات الاقتصادية الأخرى وبين المستويات المختلفة من التعليم. يتضح مما سبق أنه على الرغم من أن الأهداف المعلنة – أي الخطاب السياسي – تؤكد على تحقيق الاستيعاب الكامل، والقضاء على التسرب، وتحسين الجودة، إلا أن التنفيذ – أي مسار الفعل – يعكس غير ذلك، فالواقع وشواهد يشيران إلى التضارب وعدم الاتزان بين مساري القول والفعل.

المحور الرابع: نتائج البحث وتوصياته

١ - نتائج البحث

تتلور نتائج البحث في:

- تنطلق عملية التخطيط التربوي من معطيات الماضي والحاضر؛ لاستشراف واع للمستقبل والتنبؤ باتجاهاته المحتملة، ويتم ذلك من خلال اتباع الأسلوب العلمي، ويتم الاختيار بين البدائل، مع مراعاة الواقعية والشمولية والمرونة

- والتنسيق، إلا أن تلك العملية تتأثر بالسياق المجتمعي الذي تعمل فيه، والذي يحدد في الأساس طبيعة النظام التعليمي ودوره في تحقيق التنمية المجتمعية.
- يؤثر الوضع السياسي العام بشكل كبير على عملية التخطيط التربوي، فمدى الاستقرار السياسي، وطبيعة النظام القائم، ومدى تدخل السلطة في القرارات التربوية من أكبر المحددات لعملية التخطيط التربوي.
 - تتحدد أهم تأثيرات الأوضاع الاقتصادية على عملية التخطيط التربوي في: طبيعة الوظيفة الاقتصادية للدولة من حيث الاستقلال الاقتصادي ونموه وزيادة الدخل القومي، أو الاعتماد المتزايد على الدعم الخارجي، والمعونات الدولية التي من شأنها توليد مصادر للضغط على النظام السياسي. وواقعية عملية التخطيط، ومن ثم واقعية البدائل المطروحة لتحقيق الأهداف، وتمويل التعليم؛ فالموارد المالية لها أهمية كبيرة بالنسبة لعملية التخطيط، كما أنها الموجه الرئيس في عملية تحديد البدائل عند مطابقة الاحتياجات المجتمعية بالموارد المتاحة.
 - تتبلور أهم تأثيرات الأوضاع الاجتماعية على عملية التخطيط التربوي في: مدى ملاءمة الأهداف التعليمية للاحتياجات المجتمعية، ومدى تعدد مصادر التمويل وكفايتها، بالإضافة إلى الضغط على العملية التعليمية، ومدى توافر فرص العمل.
 - جاءت عملية تخطيط التعليم قبل الجامعي منفصلة عن الواقع، واستجابة لضغوط خارجية لا تتناسب مع الاحتياجات المجتمعية، بالإضافة إلى أنها غير شاملة، مع وجود فارق كبير من حيث الأهداف المراد تحقيقها والإمكانات البشرية والمادية والمالية المتاحة.

٢ - توصيات البحث

تتمثل توصيات البحث في:

- ضرورة انطلاق عملية إصلاح التعليم من داخل المجتمع، مراعية واقعه وقيمه ومعتقداته، ومعبر عن هويته وطموحاته، مع التأكيد على الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال. وهذا لا يعني إحلال الفكر الإصلاحي الخارجي محل الفكر الإصلاحي الداخلي، وإنما فقط الاستفادة من جهود الآخرين.
- النظر إلى عملية التخطيط التربوي على أنها عملية شاملة ومتكاملة، ومن ثمَّ يجب أن تنطلق هذه العملية من داخل المجتمع، مع مراعاتها لاحتياجات النظام التعليمي ككل.
- التأكيد على العلاقة الشبكية بين عملية التخطيط التربوي والأوضاع المجتمعية المحيطة بالنظام التعليمي، حيث إن تحقيق نجاح عملية التخطيط وتنفيذها على أرض الواقع يتوقف على طبيعة السياق المجتمعي الحاضن لها.
- الاهتمام بأهمية المشاركة الحقيقية والفعالة من قبل أفراد المجتمع وهيئاته ومؤسساته المختلفة ومنظمات المجتمع المدني في عملية تخطيط النظام التعليمي؛ باعتبار أن إصلاح التعليم وتطويره همُّ مشترك بين الجميع.
- توفير الموارد المادية والبشرية التي تحتاجها عملية تنفيذ الخطط التعليمية؛ إذ يجب تبني أهداف ووضع خطط للنظام التعليمي تتوافق مع الإمكانيات التي يمتلكها المجتمع.

المراجع

١. إسماعيل محمد السيد: الإدارة الإستراتيجية.. مفاهيم وحالات تطبيقية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٨٧.
٢. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢١.
3. Boseman, Glenn, Arvind Phatak; Strategic Management, 2nd ed., John Wiley & Sons, New York, 1989, P.23.
4. Wright, Peter, et. al; Strategic Management: Text and Cases, Allyn and Bacon, London, 1992, PP.18-22.
5. Benroider, Edward; Factors in SWOT Analysis Applied to Micro, Small – to – Medium and Large Software Enterprises, European Management Journal, Vol.20, October 2002, P.564.
٦. الهاللي الشريبي الهاللي: التخطيط الإستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٩٥.
٧. عبد الله أحمد الديقاني: الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات.. المعنى والتأصيل والمبادئ، المؤتمر الدولي الخامس: التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة..الفرص والتحديات، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١١- ٢١ يوليو ٢٠٠٧، ص ٦٤.
٨. مصطفى بلعور: طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.. دراسة في الدستور الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (٥)، يونيو ٢٠١١، ص ١٨٢.
٩. فوزية مصطفى محمد عثمان: اتجاهات السياسة التعليمية في الثمانينات دراسة تحليلية للتعليم العام في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٩٧.

١٠. محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٠.
١١. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وآخرون: ورقة مشتركة مقدّمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، نوفمبر ٢٠١٣، ص ٥.
١٢. الهيئة العامة للاستعلامات: من ٣٠ يونيو ٢٠١٣ حتى ٣ يونيو ٢٠١٤.. المصريون يستعيدون ثورتهم، ١١ سبتمبر ٢٠١٤.
13. At, <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx>
١٤. عمرو الشوبكى: مكانة رئيس الجمهورية ووضع السلطة التنفيذية في النظام الدستوري المصري الراهن، في عمرو هاشم ربيع (تحرير): النظام السياسي المصري بعد التعديلات الدستورية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص ٤٩ - ٥٠.
١٥. علي الدين هلال ونيفين مسعد: النظم السياسية العربية.. قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠١٠، ص ١٦.
١٦. أحمد زايد: أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقي الوسطى، مجلة الديمقراطية، السنة (١١)، العدد (٤٢)، مؤسسة الأهرام، أبريل ٢٠١١، ص ٢٣.
١٧. سعيد إسماعيل علي: الأصول السياسية للتربية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣٣.
١٨. شبل بدران: التربية المقارنة.. دراسات في نظم التعليم، الطبعة (٤)، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٩٩.
١٩. هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٧٦.

٢٠. على صالح جوهر: التعليم.. تخطيطه واقتصادياته، دار المهندس للطباعة والنشر، دمياط، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.
٢١. علي الدين هلال: عملية التحول الديمقراطي ومستقبلها في مصر: مصر في القرن ٢١.. الآمال والتحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٦ - ١٧.
٢٢. مراد صالح زايدان: دور جماعات الضغط في توجيه السياسة التعليمية في ضوء بعض المداخل المعاصرة المرتبطة ببناء القوة، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد (٤٢)، يناير ٢٠٠٠، ص ١٣١.
٢٣. منير محمود بدوي: جماعات المصالح والسياسة الخارجية الأمريكية، بحث مقدم إلى مؤتمر عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٨ - ٢٩ فبراير ٢٠٠٤، ص ٣.
٢٤. سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٤٠.
٢٥. أماني قنديل: تحليل السياسة التعليمية في مصر ووادي النيل، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٩م، ص ٣٥.
٢٦. فرحاتي عمر: النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (٢٢)، يونيو ٢٠٠٢، ص ٧٩.
٢٧. مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة.. مظاهر الضعف - الأسباب - العلاج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧.

٢٨. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٣.
٢٩. البنك المركزي المصري: صافي الاحتياطات الدولية.
30. At, <http://www.cbe.org.eg/Arabic/>
٣١. حافظ غانم، وسلمان شيخ: على شفا: تجنّب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، منتدى مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي، أكتوبر ٢٠١٣، ص ٨.
٣٢. وزارة المالية: الموازنة العامة للدولة..حقك تعرف موازنة بلدك لعام ٢٠١٤/٢٠١٥.
33. At, <http://www.budget.gov.eg>
٣٤. حافظ غانم، وسلمان شيخ: على شفا: تجنّب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، مرجع سابق، ص ٨.
٣٥. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٥، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٨٥.
٣٦. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤١.
٣٧. حافظ غانم، وسلمان شيخ: على شفا: تجنّب الانهيار الاقتصادي وتعزيز النمو الشامل في مصر وتونس، مرجع سابق، ص ٩.
38. Transparency International; Transparency International Corruption Perceptions Index 2014, Transparency International, Berlin, 2015, P. 5.
٣٩. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: تقرير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جنيف، ١١ - ١٢ مايو ٢٠١٣، ص ٥.

٤٠. ريم الحبيبي: تقرير التنافسية العالمي يكشف أهمية الابتكار وقوة البيئات المؤسسية في تعزيز تنافسية الدول، منتدى الاقتصاد العالمي، جنيف، ٢٠١٣، ص ٢.
41. Schwab, Klaus, et. al.; The Global Competitiveness Report 2014–2015: Insight Report, World Economic Forum, Geneva, 2014, P.P. 13-14.
٤٢. وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، مرجع سابق، ص ص ٧٧ – ٦٧.
٤٣. ساره عبيد، وآخرون: التقرير المالي الشهري.. تقرير إحصائي دوري يصدر عن وزارة المالية كل شهر، مجلد (١٠)، عدد (٥)، وزارة المالية، القاهرة، مارس ٢٠١٥، ص ٢١.
٤٤. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ٤٨.
٤٥. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٦، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، مارس ٢٠١٦، ص ١٣٧.
٤٦. حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١١٨ – ١١٩.
٤٧. وزارة المالية: التقرير المالي الشهري، مرجع سابق، ص ٥٧.
٤٨. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ٨٣.
٤٩. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٣٣.
٥٠. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٢٣١ – ٢٣٢.

٥١. غادة زكي وآخرون: دراسة مقارنة للمنهجيات الدولية في مجال إحصاءات البطالة وقوة العمل بالإشارة إلى التجربة المصرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، يوليو ٢٠٠٤، ص ٣.
٥٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٤٣.
٥٣. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٣٠.
٥٤. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠١٥، ص ٥٥.
٥٥. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ١٤٣ - ١٤٤.
٥٦. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومعهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠، شباب مصر: بناء مستقبلنا، معهد التخطيط القومي، القاهرة ص ٧٨.
٥٧. فايز سارة: الفقر في سورية.. نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر، دراسات المرحلة الانتقالية، مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، لندن، ٢٠١١، ص ٢٧.
58. United Nations Development Programme, The Ministry of Planning; Egypt's Progress towards Millennium Development Goals, The Ministry of Planning, Cairo, 2015, PP. 8 – 10.
٥٩. إبراهيم العيسوي: الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٦٣.
٦٠. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، الكتاب الإحصاء السنوي ٢٠١١، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١١.

٦١. الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء: أهم مؤشرات الدخل والإنفاق الاستهلاك، ٢٠١٠/٢٠١١، الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء، القاهرة، ٢٠١١، ص ١.
٦٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٨٢.
٦٣. الهلالي الشربيني الهلالي: التخطيط الإستراتيجي وديناميكية التغير في النظم التعليمية، مرجع سابق، ص ١٢٨.
64. Rose, Pauline, Martin Greeley; Education in Fragile States: Capturing Lessons and Identifying Good Practice, Institute of Development Studies, Sussex, 2006, PP. 8 – 9.
65. Zapata, Juliana, et. al.; Educatinal Policy Outlook: TurKey, OECD, Paris, October 2013, P. 15.
66. Hallak, Jacques, Muriel Poisson; Ethics and corruption in education: an overview, Journal of Education for International Development, Vol. 1, No. 1, 2005, P. 1.
٦٧. جورجيا جيوفانيتي، وآخرون: التغلب على الهشاشة في أفريقيا.. صياغة نهج أوروبي جديد، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي، فلورنسا، ٢٠٠٩، ص ٢٥.
٦٨. لخضر لكحل، وكمال فرحاوي: أساسيات التخطيط التربوي النظرية والتطبيقية، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٤١.
٦٩. سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٥٦.
70. Ministry of Education; Malaysia Education Blueprint 2013-2025: Preschool to Post-Secondary Education, Ministry of Education, Kuala Lumpur, 2013, PP. 10 – 11.
71. UNESCO; Malaysia Education Policy Review: Abridged Report, UNESCO, Paris, May 2013, P. 1.

٧٢. الجهاز المركزي للإحصاء: السودان في أرقام ٢٠٠٨ - ٢٠١٢، وزارة رئاسة مجلس الوزراء، الخرطوم، ٢٠١٣، ص ٨.
٧٣. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٢٣.
٧٤. سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٥٦ - ٥٧.
٧٥. حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية، دراسات في التربية والثقافة (٦)، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١٧.
٧٦. وزارة التربية والتعليم: أهداف السياسات التعليمية.
77. At, portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Policies/Pages/aims.aspx.
٧٨. وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر...نحو نقلة نوعية في التعليم ٢٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠٠٨ - ٢٠١٢، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٧.
٧٩. أحمد محمود الزنظلي: المبادئ والأهداف العامة للتعليم قبل الجامعي..دراسة تحليلية نقدية، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٨١)، أكتوبر ٢٠١٣، ص ٢٧٥.
٨٠. عبد الله عبد الدائم: مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٥، ص ص ٨٩ - ٩٠.
81. U. S. Department of State; Bureau of Public Affairs; The Middle East Partnership Initiative, Supporting Greater Opportunities Throughout the Middle East and North Africa, P.1.
82. At,arabianpeninsula.mepi.state.gov/uploads/images/PNogcnlEoHjPfVVVdWXi0A/MEPIgeneral-En.pdf
٨٣. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ٤٩.

٨٤. محمد صبري الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق، ص ٧٧.
٨٥. عبد اللطيف محمود محمد: تحليل أداء السياسة التعليمية.. رؤية نظرية وإطار تطبيقي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، ٢٠١٠، ص ١٢.
٨٦. أحمد ربيع عبد الحميد، وأبو بكر عيد زيدان: السياسات التعليمية وعلاقتها ببعض المتغيرات المجتمعية في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠، مؤتمر السياسات التعليمية في الوطن العربي، المؤتمر الثاني عشر لرابطة التربية الحديثة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٧-٩ يوليو ١٩٩٢، ص ١.
٨٧. أحمد إسماعيل حجي: الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٦٣ - ٢٦٤.
٨٨. وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر... نحو نقلة نوعية في التعليم ٢٠٠٧ - ٢٠١١/٢٠٠٨ - ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١٩.
٨٩. وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠١٣.. التعليم المشروع القومي لمصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٧٥.
٩٠. المرجع السابق، ص ص ٩٨ - ٩٩.
٩١. وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، وزارة التخطيط، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٧٦.
٩٢. عبد العزيز جميل مخيمر: دليل المدير العربي في التخطيط الإستراتيجي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٨٤.
٩٣. مصطفى محمود أبو بكر: المرجع في التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ص ٣٣٣ - ٣٣٤.

- ٩٤ . سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٥.
- ٩٥ . حامد عمار: مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٤.
- ٩٦ . سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٥.
- ٩٧ . الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ١٣٦.
- ٩٨ . وزارة التربية والتعليم: الخطة الإستراتيجية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر...نحو نقلة نوعية في التعليم ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨/٢٠١١ - ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ١ - ٦.
- ٩٩ . السيدة محمود إبراهيم سعد: المخطط التربوي.. دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، المعاصرة، سلسلة التربية والمستقبل العربي (١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٢٤.
- ١٠٠ . للمزيد أنظر:
- خالد محمد طلال، ووائل محمد إدريس: الإستراتيجية والتخطيط الإستراتيجي كمدخل عصري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ٢٠٦.
101. Education Sector Planning; Strategic planning: Concept and rationale, Working Paper (1), IIEP, Paris, 2010, P. 38.
102. Taylor, John, Andrian Miroiu; Policy-Making: Strategic Planning, and Management of Higher Education, UNESCO and European Centre for Higher Education, Bucharest, 2002, PP. 60-62.
103. UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education; Handbook for Decentralized Education Planning: Implementing National EFA Plans, UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education, Bangkok, 2005, P. 20.

104. Sinha, B R; Education and Development, Sarup & Sons, New Delhi, 2003, P.41.
105. Adhikari, Samirranjan; Strategic Educational Planning Based on Fuzzy Cognitive Mapping and Goal Programming Technique to Develop a Tool, M.Ed. Thesis, University of Kalyani, Bengal, 2009, P.20.
106. Kraft, Richard H. P.; Manpower Planning and Its Role in the Age of Automation, Review of Educational Research, Vol. 40, No. 4, Oct., 1970, P.498.
١٠٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥: التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، ٢٠١٦، ص ٣١.
١٠٨. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ١٣٧.
١٠٩. محمود عباس عابدين: قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٨٢.
١١٠. محمد عبد الشفيق عيسى: التكيف الهيكلي والنظام التعليمي.. رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (٥)، العدد (٢)، ديسمبر ١٩٩٧، ص ١٠٥ - ١٠٦.
١١١. محيا زيتون: مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأس مالية، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد (١٧)، العدد (١)، يونيو ١٩٩٧، ص ١٦ - ١٧.
١١٢. أحمد أنور: الانفتاح وتغير القيم في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.
١١٣. وزارة التربية والتعليم: تقرير التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية، اجتماع الدول التسع حول التعليم للجميع، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣، ص ٤٧.

- ١١٤ . وزارة التربية والتعليم: مبارك والتعليم.. نظرة إلى المستقبل، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٥.
- ١١٥ . سعيد إسماعيل على: محنة التعليم في مصر، كتاب الأهالي، العدد (٤)، حزب التجمع، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٨٩.